الفصل الثالث

مظاهر الاغتراب فى المدينة المصرية

" هناك شيء فى نفوسنا حزين
قد يختفى ولا يبين ..لكنه مكنون
شيء غريب .. غامض .. حنون "

صلاح عبد الصبور

المبحث التاسع : الاغتراب .. الإطار العام .

المبحث العاشر : الاغتراب والعنف الجماهيرى .

المبحث الحادى عشر : الاغتراب وظاهرة النزوح والهجرة .

المبحث الثانى عشر : الاغتراب والظاهرة الإجرامية .

أولاً : البغاء .

ثانيا : الاختلاس والرشوة

ثالثاً : سرقة السيارات .

رابعاً : جرائم التموين .

خامساً : جرائم البنوك وتجارة العملات الأجنبية والمخدرات .

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث التاسع

الاغتراب ... الإطار العام

بداية ماذا نعنى بالاغتراب كمشخص حضارى لأزمة الإنسان المعاصر؟ ثم ما هى التجسدات السلوكية المباشرة لهذا المفهوم فى الواقع الحياتى اليومى للمواطن المصرى خاصة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ؟ وبالمقابل ما الذى نقصده تحديدا بمصطلح الانتماء؟ وما هى الصلات القائمة بين هذين المفهومين من ناحية والإطار الأخلاقى الذى تتعايش فى ظلاله مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية فى مصر، الآن من ناحية أخرى ؟

هذه التساؤلات المشروعه تمثل عينة من القضايا الكبرى التى شغلت - ولازالت تشغل - دوائر البحث والفكر فى مصر منذ عشرين عاما تقريبا

ومما لاشك فيه أن فى الإجابة على هذه التساؤلات المتشابكه يكمن التحليل الدقيق لمجريات الصراع الاجتماعى والثقافى الجارى فى البلاد فى الوقت الراهن كما يُمَكِّنُنا مثل هذا التحليل من استشراف أفق المستقبل المنظور لعلاقات القوى الاجتماعية وخريطة التوازنات السياسية وباختصار تحديد وتيرة الصراع الطبقى فى البلاد ، بأشكاله المتنوعة شديدة التعقيد والتداخل .

لقد كان الفليسوف الألمانى المثالى البارز ولهلم هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) أول من استخدم مصطلح الاغتراب للتعبير عن حالة الانفصال التى يعانيها الإنسان بين ذاته والأشياء. [١] أو بتعبير آخر ذلك الانقسام الذى تعانيه الذات الإنسانية بين محاولة أن تكون فاعلة وحدها ومقررة لمصيرها وبين الواقع الذى يفرض أشكال من السيطرة الخارجية على هذه النفس الإنسانية [٢] .

والحقيقة أن المفهوم الهيجلى للاغتراب الإنسانى فى آتون معارك السيطرة والسيادة الاجتماعية والاقتصادية للحضارة الرأسمالية الجديدة قد امتد من مجال الفلسفة واللاهوت الكنسى لتنسج خيوطها شيئا فشيئا على مختلف فروع المعرفة الإنسانية الحديثة وبخاصة فى مجال علم النفس (السيكلوجيا) وعلم الاجتماع البرجوازى الحديث (السيسولوجيا) .

فعلى سبيل المثال أخذت مدارس علم النفس الوليدة - خاصة قبل بروز كتابات كارل ماركس (شاركو - بروير - فرويد) تدور داخل دائرة المفاهيم الميتافيزيقية والتفسير الاستبطانى للظواهر

النفسية [٣] وأهملوا أو كادوا دور المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية فى تشكيل السلوك سواء كان هذا السلوك مدمرا على الصعيد الفردى والذاتى " الانتحار " أو على صعيد الممارسات الإجرامية[٤] .

فظاهرة الانتحار باعتبارها تجسيدا لأقصى مظاهر الاغتراب الإنسانى وأكثرها مأساوية نظرت إليها مدارس علم النفس المثالية باعتبارها مرض عقلى نتيجة ما اسموه الاضطرابات الانهباطيه وركزوا على التكوين المولد للانتحار* Suicidogeine دون الأخذ بالاعتبار السياق الاجتماعى والثقافى الشامل للوجود الإنسانى [٥] .

وهكذا حصر هيجل وكل الفلاسفة المثاليون اللاحقون مفهوم الاغتراب فى دائرة الإنسان " الذات " دون التعرض للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المسئوله عن ذلك الاحساس وبكلمه أسقط التراث الهيجلى تلك الظاهره ، من سياقها التاريخى وعزلوها قسرا عن عمليات التطور الاقتصادية والاجتماعية التى تحكم صيرورة الوجود الإنسانى .

ستصير هذه المهمة من نصيب كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) الذى أعاد تلك الصلة الحميمة بين ديالكتيك هيجل ، كأداة رئيسية من أدوات التحليل الفلسفى من ناحية والواقع الحى بكل مشتملاته الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

فعبر هذه الأداة - الديالكتيك - أعاد ماركس تحليل وتركيب صور التطور التاريخى للحضارة البشرية القديمه ، فاكتشف قوانين التطور الاقتصادى - الاجتماعى (المادية التاريخية) وبالمقابل أعيد النظر فى مفهوم " هيجل " للاغتراب والذى اعتبره ماركس " انفصال العامل والمنتج عن نتاج عمله فى المجتمع الرأسمالى الحديث، القادر على الفصل بين الملكيه وناتج العمل. [٦]

وانطلاقا من كون الفرد كائنا اجتماعيا ، انصب الجهد البحثى لماركس حول مسألة واحدة هى إبراز العلاقة الجدلية بين الإنسان الاجتماعى الفاعل وبين أعماله العديدة المتباينة والمتناقضه [٧] .

ومنذ تلك اللحظة التى برزت على ساحتى الفكر والفعل ، أفكار كارل ماركس ، انقسمت العلوم الإنسانيه إلى قسمين متناقضين وان كان البعض يشير إلى التأثيرات الحيه التى أحدثها فكر ماركس ومنهجه المادى التاريخى فى كافة المدارس المثالية بدورها [٨] .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - بينما اهتمت مدارس علم النفس بالذات الفرد ومشكلاته العقلية والنفسية كدافع للاختلال النفسى أو الانتحار، فقد جاءت دراسة البروفيسور أميل دور كايم " عام ١٨٩٧ الشهيرة حول الانتحار ، باسلوب ومنهج مغاير تماما ، حيث ربط بين هذه الظاهره الفردية فى شكلها بأساسها الاجتماعى وانتقل بذلك إلى موقع أقرب للتحليل الماركسى ومع ذلك ينبغى الإشارة ، الى أن مفهوم الاغتراب لم يعد مقتصرا - كما طرحه ماركس فى منتصف القرن الماضى - على الانفصال الحادث بين العامل من ناحيه وإنتاجه من ناحية أخرى ، فقد امتد المفهوم على يد

* بورور ١٨٢٠ - فلاور ١٨٢٢ - اسكيرول ١٨٣٨ - بوردان ١٨٤٥ .

مجموعة من الكتاب الماركسيين ليشمل " كل مظاهر الحرمان المادى والمعنوى للافراد والطبقات المنتجة من نتاج عملهم فى المجتمع الرأسمالى الحديث [٩] .

ولذا فقد نجد من التبسيط المخل ، ما تصوره البعض من إمكانية القضاء على مظاهر الاغتراب فى المجتمع الاشتراكى وذلك بمجرد تحقيق قدر كاف من السلع المادية والتسهيلات الثقافية مما يؤدى إلى انخفاض وقت العمل وتزايد وقت الفراغ [١٠] .

ذلك أنه برغم اتفاقنا حول قدرة المجتمع والاقتصاد الاشتراكى على تحسين أوضاع الطبقات ومن ثم اتجاه توزيع الثروة والدخل إلى التوازن والتكافؤ إلى حد بعيد فإن ذلك على الجانب الاخر لا ينفى استمرار بعض مظاهر الاغتراب وإن كان بصورة أقل ، لارتباط ذلك بحقيقتين رئيسيتين :

الأولى : طبيعة مرحلة التحول فى المجتمع الاشتراكى التى قد تستدعى التضحية بطموحات الجيل الأول للثورة - وربما الثانى - من أجل تعديل بنية الإنتاج المادى للسلع الضرورية ولقوى الإنتاج .

الثانية : طبيعة التطور الإنسانى وتباين المشاعر والاهتمامات من جماعة لأخرى ومن جيل لآخر *

على أية حال ، لقد فتحت كتابات كلٌ من هيجل وماركس الباب على مصراعيه لدراسات تطبيقيه (أمبيريقية) حول هذا الموضوع .

فدراسة G.Nettler فى الولايات المتحدة ، أكدت العلاقه الحميمه بين حالة الشباب الامريكى المغترب وتدنى درجة مشاركتهم فى الحياة العامة (الانتخابات مثلا) كما ربط الكاتب بين واقعة الاغتراب فى المجتمع الامريكى والسلوك الاجرامى لدى قطاعات واسعه من الشباب هناك [١١]

وينطلق تحليل " نيتلر " من اعتبار أن الاغتراب الاجتماعى " **حالة لا يشعر فيها الفرد بالانتماء لمجتمعه المحلى أو وطنه** [١٢] .

كما قام البروفيسور كلارك CLARK عام ١٩٥٩ وعالم النفس الامريكى D.Ratz عام ١٩٦٠ فى دراستين مستقلتين بإبراز العلاقة القائمه بين النسق القيمى Value System والسلوك الانتخابى والتصويتى لأفراد المجتمع الامريكى من ناحية ، ومستويات دخولهم من ناحية أخرى [١٣]

أما البروفسير سنترز R.Centers فقد حاول الربط بين ناتج العمل والدخل الشخصى بدرجة الشعور بالانتماء لطبقة اجتماعية محددة [١٤] .

ومما لاشك فيه أن التقلبات وحالات القلق Anixaty التى تنتاب قطاعات محددة فى المجتمع الذى يتعرض نسق قيمه لتقلبات عنيفة (مصر الآن) تدفع بإحساس الاغتراب إلى مستوى أكثر صعوبة وإن كانت هى ذاتها مغذاة بإحساس أوليٍ بالاغتراب .

وقد برزت بعض الدراسات النفسية التى حاولت البحث عن العلاقة بين حالات القلق

* عالج الكاتب الروائى السوفيتى الشهير ايليا أرنبرج ذلك فى عمله الرائع " ذوبان الثلوج " .

هـذه ومستوى محدد من الاغتراب الفردى ومن أبرز الدارسين لهذا النوع من الموضوعات "اوتورانك" Otorank والفرد آدلر A.Adler وكارن هورنى K.Horney وكارل يونج K.Young [١٥] .

وإذا اعتبرنا أن أحد عناصر " التكوين النفسى الاجتماعى " للطبقات المختلفه ، هو نسق قيمها ومفاهيمها فان من شأن التقلب والاهتزاز الحادث فيهما أن تزداد حالات التوتر الاجتماعى وتتسع دائرة العنف الفردى والجماهيرى ، كما تتحول الجريمة من إطار السلوك الفردى المنحرف إلى إطار السلوك الجماعى المنظم والواعى [١٦] .

وبرغم ان الإنسان من منظور تاريخى – هو خالق هذه القيم ، فانها تعود بدورها للحضور على مسرح حياته الخاصة لتؤثر تأثيرا كبيرا على شخصه وسلوكه وفكره [١٧] .

وبالقطع فإن التعريف الاكاديمى البورجوازى للقيم ، والذى يستهدف بالأساس طمس التباينات والتناقضات الكائنة فى صميم قيم ومفاهيم وسلوك كل طبقه اجتماعيه، لايؤدى إلا لإضافة المزيد من الضبابية إلى المفهوم [١٨] كما أن من شأن استخدام مصطلحات مثل : المجرد – الجماعة – الشعب – الأمة ....الخ التعويه عن حقيقة انتظام هذه الجماعات فى طبقات متصارعه ومتناقضة [١٩] . وتوفر أدوات النشر والإعلام الفعالة (إذاعة – صحافة – تليفزيون ... الخ) التى تسيطر عليها الطبقة البورجوازية ، قدرات إضافية هائلة فى سيادة قيم وأيدلوجية هذه الطبقة على بقية الطبقات ومن ثم تحاول إضفاء صفة الإجماع أو الكلية على قيمها الخاصة لتقيم على هذا الأساس القاعدة القانونية والأخلاقية اللتين تتوليان بدورهما حماية وتوطيد هيمنتها السياسية والاقتصادية .

عموما ، فإذا كان الاغتراب – كما عرفناه – هو (انفصال الإنسان المنتج عن نتاج عمله المادى والمعنوى) فان الانتماء هو على النقيض يمثل " **ذلك الشعور بالتوحد الكامل مع طبقه اجتماعية محددة مدعوما بوعى تاريخى لدور هذه الطبقة على مسرح الحياة** .

* * *

ننتقل الآن إلى محاولة الاقتراب من مظاهر الاغتراب فى المدينة المصرية ، ونستطيع هنا أن نحدد روافد أربعة رئيسية ، لعبت ولازالت تلعب دورا خطيرا فى تعميق إحساس الاغتراب واللاانتماء لدى المواطن المصرى وبخاصة قطاعات الشباب وهذه الروافد هى :

الرافـــد الاول :

غياب المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى وما يرتبط بها من عداء مستحكم من قبل النظام العسكرى فى مصر تجاه كل بادره من بوادر العمل التنظيمى المستقل للجماهير والفئات الاجتماعية المتضرره من السياسات القائمة فى البلاد .

ويتمثل ذلك بوضوح فى سيطره أجهزة الأمن (المخابرات العامة - مباحث أمن الدولة) على النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والاجتماعية ، بل وحتى المساجد ودور العبادة .. مع ماواكب كل ذلك طوال الثلاثين عاما الماضية من عمليات تعذيب وحشية سقط على أثرها عدد ليس بقليل من الضحايا سواء من التنظيمات الشيوعية أو الإخوان المسلمين (١٩٥٤ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ .. الخ) مما أدى لسيادة مناخ محبط لدى قطاعات الشباب ، وتنامى الإحساس بالعجز واليأس وتفاقم الإحساس بأهمية البحث عن خلاص فردى (الهجرة والعمل بالخارج) بمعزل عن الخلاص الجماعى للوطن .

الرافـــد الثانى :

تفاقم الأزمة الاقتصادية فى مصر ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، واتساع دائره الفئات الاجتماعية المعوزة، والتى تساقطت على مختلف المكونات الماديه لطموح الشباب (المسكن - التأثيث - المرتبات .. الخ) بحيث بدا من المستحيل الاستمرار فى ظل الظروف القائمه خاصه بعد تفجر أسعار النفط وإتاحة فرصة نادرة خفضت من حدة الغليان فى الداخل .

الرافـــد الثالث :

تفجر أسعار النفط وتراكم الثروات لدى عرب النفط " وما أحدثه ذلك من نمو غير متوقع فى النشاط الاقتصادى والعمرانى ذا الطراز الغربى Westernization فى أقطار الخليج والاستعانة المتزايدة بالعمالة العربية عموما والمصرية خصوصا فى المرحلة الاولى (حتى عام ١٩٧٩) مما أعاد فرز مستويات الدخول من ناحية وفاقم من مظاهر التضخم فى مصر ذاتها من ناحية أخرى ، كما عزز بصورة أساسية من مركز القوى الدينية الرجعية المدعومة هذه المرة بالبترودولارات السعودية والخليجية والمشحونة بأحاسيس دينية غيبية شديدة التعقيد والتداخل .

الرافـــد الرابع :

الاختلال الاستراتيجى فى إدارة الصراع العربى - الصهيونى فى أعقاب حرب ١٩٧٣ - والذى أدى فى المحصلة النهائية إلى الهيمنة الاسرائيلية والامريكية على المنطقة العربية ودخول المنطقة العربية عصر انحطاط حضارى شامل ، ونزاعات نظامية غير مبررة وغير مفهومه مع اضمحلال دور الثورة الفلسطينية على الساحتين العسكرية والفكرية والانزلاق بعد عام ١٩٧٤ فى أوهام وسراديب التسوية السياسية والدويلة الفلسطينية .. وبالمقابل تعززت مواقف الانظمة العربية الموالية للغرب بالمنطقة والداعية إلى المساومة والتفاوض ، وهو ما أدى لسيادة مناخ كئيب على مختلف قطاعات الشباب النشط سياسيا وَ المهتم عموماً بالعمل العام فى مصر[٢٠] .

لقد ساهمت هذه الروافد مجتمعة فى صياغة وجدان ومشاعر مهزومة من الداخل قابلة لشروط استسلام تاريخى للأمة العربية ككل .

وهكذا تجسدت هذه الشروط الاغترابية من الناحية الموضوعية فى ممارسات سلوكية هروبية جديدة يمكن حصر أبرزها فى الآتى :

- عدم الرضا الوظيفى .
- الهجرة والعمل بالأقطار النفطية .
- الجرائم .

قد يكون من المناسب التوقف هنا قليلاً . فدراسات الرضاء الوظيفى فى السنوات الأخيرة تشير إلى تنامى إحساس بعدم الانتماء إلى مؤسسات العمل ولأهدافها بين العاملين فى البلاد بعد عام١٩٧٤ .

فمفهوم الرضاء الوظيفى المتعدد الأبعاد يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هى مدى الرضا بسياسات العمل بالمؤسسة ، ومدى الرضا بعلاقات العمل ثم أخيراً مدى الرضا بالعمل ذاته [٢١] وقد أمكن عبر قياس معدل دوران العمل ودرجه التغيب أو التمارض بعينة مختارة من المؤسسات الحكومية والاقتصادية فى مصر ، استخلاص نتائج على درجة عالية من الأهمية والدلالة بخصوص سيادة مشاعر عدم التكامل بين الأفراد وبين مؤسساتهم .

وعلى صعيد الآثار النفسية لهذه المعطيات الجديدة ، ربط البعض بين تأثير هذا الاضطراب والقلق على إنتاجيه العمل لمن تبقى منهم داخل البلاد [٢٢] .

أما الدراسة التطبيقية التى أعدها " مغاورى " التى أجريت على عينة من طلبة جامعة عين شمس (التربية - الهندسة - الآداب) وعددها ٣٣٤ طالبا وطالبة من مختلف الفئات الاجتماعية فقد استخلص منها أن اغترابهم الاجتماعى سواء عن الذات أو عن الجامعة يشكل نسبة عالية جدا ونفس الحقيقه توصل إليها د. محمد علوان فى دراسته عن المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى [٢٣] .

يشير أحد المحللين النفسيين إلى ذلك فى علاقته بالنهم الاستهلاكى المجنون ، وبالأزمة الاقتصادية الطاحنة بقوله (نحن نعيش فى مجتمع خائف لا يشعر الفرد فيه بأى أمان ، وهو يدفع الناس لعملية سباق لاهث حتى يلحقوا أى شيء قبل الآخرين ، وحين يحصل الفرد على ما يريد لا يشبع به ويواصل السعى والجرى والتنافس وراء شيء آخر ، وهذا دليل على اننا خائفون نجوع للاستهلاك دائما لأننا لا نشبع حاجاتنا الحقيقيه به) [٢٤]

وقد غذى من مشاعر الاغتراب داخل حدود الوطن تحرك حلم " علاء الدين النفطى " المدعوم

بمشاهدة يومية لعمليات الفرز المستمرة التى تجرى فى مستويات الدخول والمعيشة على المدى القصير بين المصريين العاملين بالأقطار النفطية وبين المصريين الباقين فى الداخل؛ وهكذا ازدادت يوما بعد آخر، حركة الهجرة المشروعة وغير المشروعة (السلكاوى) كلما اتيحت الفرصة إلى ذلك فزاد عدد المصريين بالأقطار العربية من ٤٦٢ ألف عام ١٩٧٣ إلى أن بلغوا نحو ٤,٢ مليون مواطن معظمهم فى سن العمل بنهاية عام ١٩٨٨ وهو ما سنعود لتناوله تفصيلا بعد قليل .

كما برزت ولثانى مرة فى تاريخ مصر المعاصرة ، حركة الهجرة الواسعة للفلاحين المصريين من الأرض الزراعية للعمل فى الأقطار العربية النفطية كعمال بناء وتشييد ، ووصل الحال ببعضهم أن اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الشخصية ومصوغات زوجاتهم للحصول على ثمن تذكرة السفر للخارج[٢٥] .

لقد أخذت هذه الظواهر فى التفاعل عبر عقود طويلة بيد أن تغيرات عقد السبعينات كانت حاسمة بحيث دفعت السفينة بعيداً عن مرساها القديم ولم تكد تحل الأسابيع الأولى من خريف عام ١٩٨١ حتى تحولت الهمهمات إلى صرخات مدوية مصحوبة بفرقعة الرصاص لتصيب فى مقتل أول من دفع السفينه فى الخضم العاصف[٢٦] .

❑◆❑

المبحث العاشر

الاغتراب والعنف الجماهيرى

منذ تلك اللحظة التاريخية البعيدة التى افترق فيها الإنسان عن ناتج عمله وتصارعت الجماعات والقبائل البدائية حول مناطق الزراعة ومنابع المياه وبرز إلى المسرح التاريخى انقسام المجتمع الإنسانى إلى طبقات متناحرة ، منذ تلك اللحظة بات العنف والعنف المضاد السمة الأساسية للوجود الإنسانى برمته .

وبالقطع لم تكن ممارسة العنف من جانب الطبقات السائدة فى المجتمع القديم (المجتمع العبودى أو المجتمع الاستبدادى القائم على الحكومة المركزية فى الهند والصين ومصر) محكوما بأى إطار قانونى أو أخلاقى ، وفى المقابل لم تكن ثورات الطبقات المقهورة أو المضطهدة تخضع بركان عنفها إلى إطار أخلاقى مماثل .

بيد أنه منذ بزغت إلى مسرح الوجود الإنسانى المعاصر الطبقة البرجوازية الحديثة فى أوربا (القرن الخامس عشر فصاعدا) ترددت فى أزقة الفقراء وفى ردهات قصور النبلاء أصوات المفكرين البرجوازين أمثال "جون لوك" و"توماس هوبز" و"دافيدهيوم" بالجلترا و"جان جاك روسو" و"مونتسكو" و"ڤولتير" فى فرنسا حول الحق والالتزام " ورفعت شعارات الخبز والحرية " والأرض لمن يفلحها " وقد أفلحت هذه الأفكار فى النهاية فى تعبئة جماهير الفقراء وحرفيى المدن وأقنان الريف لتحطيم قلاع المجتمع الإقطاعى القديم ولترفع شعار "الحرية – الإخاء – المساواة " على رايات جيوش الثوار إلى بقية أصقاع أوربا لتدق أجراس الحرية وعصر الليبرالية الرأسمالية فى أرجاء أوربا والأمريكتين .

منذ تلك اللحظة أصبحت ممارسات العنف تخضع لقوالب قانونية ودستورية تضمن تكريس هذا البناء الاقتصادى – الاجتماعى الجديد وتوفر له صيرورة البقاء والنمو .

وهكذا تبدلت صيغ وأشكال استخدام العنف الطبقى فى العصر الرأسمالى فصيغت فى قواعد قانونية وأنشئت مؤسسات للقمع الطبقى المنظم (نظم للتقاضى والمحاماة – الجيش – البوليس..إلخ).

وبهذا تحورت أفكار المفكرين البرجوازيين الأوائل ، التى غالبا ما ارتمت فى أحضان الرومانسية الثورية أو النزعة الإنسانية – قبل سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحكم فى أوربا – لتوظف فى خدمة أشد الأفكار رجعية وتخلفاً حيث استبعدت من دائرة تأثيرها واهتمامها مصالح وحقوق بقية الطبقات

الاجتماعية وبخاصة الطبقة العمالية .

كما أعيدت صياغة القواعد الأخلاقية لتخدم مصالح استغلال الطبقة الجديدة لبقية الطبقات المنتجة ووفرت أقصى أشكال العنف لمن يخرج عن هذه القواعد الاخلاقية والأطر القانونية .

وفى هذا السياق ينظر الفقه القانونى البرجوازى لحركات التمرد الجماعية والتذمرات الطبقية التى تتباين أشكالها (انتفاض - إضراب - ثورة - حرب أهلية...إلخ) باعتبارها جرائم سياسية واجتماعية يستحق قادتها والمشاركين فيها أقصى أشكال العقاب الذى غالبا ما يرسو على منصة الإعدام .

بيد أن هذه النظرة الحقوقية البرجوازية لحركة التمرد الاجتماعى تتسم بالازدواجية والنفاق الاجتماعى فهولاء الحقوقيون غالبا ما يقفون مكتوفى الأيدى أمام الجرائم اليومية التى يرتكبها ممثلى أجهزة السلطة البرجوازية (البوليس - الجيش) ورجال الحكم عندما يتعلق الأمر بخيانتهم الصريحة لمصالح الملايين من الفقراء فى المجتمع* ويزداد الأمر سوءاً فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة (مصر مثلاً) بفعل سيادة قيم الاستبداد الشرقى من ناحية وانخراطها المتأخر نسبيا فى المنظومة الرأسمالية الدولية من ناحية أخرى (القرن التاسع عشر) (٢٧) .

ولذا فهذه الطبقة البرجوازية الهجينة لم تنل من تراث البرجوازية الأوربية فى مجال الحقوق والواجبات والفقه الدستورى والقانونى عموما سوى تلك القشور التى تضمن لها استمرار الوجود والهيمنه على مسرح الفعل السياسى فى تلك البلدان ولو بالحديد والنار (٢٨).

وعلى عكس العنف الفردى الذى هو عنف متبادل بين الأفراد وبعضهم البعض يأتى العنف الجماعى الجماهيرى من روافد اجتماعية وسياسية محددة ويلعب دوراً مؤثراً فى تراكماته اليومية على مجمل النظام الاجتماعى والسياسى القائم .

ونقصد هنا بالعنف الجماهيرى العنف الذى هو بمثابة اعتداء جماعى - تلقائى او منظم - على السلطة العامة ممثلة فى أشخاص رسمية وأبنية حكومية سواء لأجهزة الشرطة أو مفتشى التموين أو مأمورى الضرائب.. الخ .

والحقيقة أن تعريفنا هذا للعنف يشتمل على ظاهرتين قد تبدوان منفصلتين فى لحظة وإن كانتا مرتبطتين على المدى البعيد .

الظاهرة الأولى:

العنف التلقائى غير الواعى وغير المنظم من قوى سياسية أو اجتماعية محددة مثل حالات الهجوم العفوى المباشر على أقسام الشرطة ومراكز البوليس أعوام (١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٤) على امتداد

* يحدث يوميا عمليات تعذيب وحشية للمواطنين والمتهمين في قضايا مختلفة باقسام الشرطة ومراكز البوليس المختلفة على امتداد الجمهورية ، ما ينشر في هذا المجال محدود للغاية ويحظر النشر إلا فى اضيق الحدود، انظر على سبيل المثال : جريدة الاخبار ، باب إلى المحرر بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧

الجمهورية كرد فعل لعمليات التعذيب التى أودت بحياة بعض المواطنين هناك (أقسام الدرب الأحمر – الموسكى – الخليفة – السيدة زينب – الساحل – الجمالية – المحلة – الفيوم ... إلخ) والتى أطلقت عليها أجهزة الإعلام الحكومية (الحوادث المؤسفة) .

وقد ساهم فى ارتفاع حدة العنف ، افتقار الطبقات الشعبية لأى آمال فى حل مظالمهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة جدية .

يكفى على سبيل المثال أن نشير إلى أن عدد النزاعات القضائية التى أصبحت الحكومة طرفا فيها قد ازدادت من ٤٧٦٩٧ قضية عام ١٩٥٢ إلى ٢١٣٧٧٦ قضية عام ١٩٦٤ ثم قفزت بعد ذلك لتصل إلى ٣٠١٢٦٦ قضية عام ١٩٨١ أى بمعدل يتجاوز ٦٣١ ٪ خلال الفترة (٥٢ – ١٩٨١) وبمعدل يصل إلى ١٤١ ٪ خلال الفترة (٦٤ – ١٩٨١) فحسب[٢٩].

وقد ترادف مع ذلك الاتجاه المتزايد للعنف وحمل السلاح سواء بصورة مشروعة وقانونية (الحصول على ترخيص) أو بصورة غير مشروعة .. وهكذا تشير مصادر وزارة الداخلية إلى أن من صرح لهم بحمل السلاح من الأفراد – دون أفراد جهاز الشرطة والقوات المسلحة والوزراء والمحافظون وأعضاء مجلس الشعب – قد بلغ نحو ٢٧٠ ألف مواطن حتى عام ١٩٨٥ بل إن هذه المصادر تؤكد بأن ماصدر من تراخيص حمل السلاح للأفراد عام ٨٥ فحسب قد قارب الأربعين ألفا [٣٠] . كما استيقظ المجتمع فجأة فى أواخر عام ١٩٩٧ على ما أطلقت عليها أجهزة الإعلام "ظاهرة البلطجة" فى الشارع المصرى حيث زاد عدد المسجلين فحسب لدى أجهزة الشرطة كممارسين لمهنة البلطجة فى العاصمة المصرية وحدها إلى ٢١ ألف مسجل ناهيك عن غير المسجلين بل إن المصادر نفسها قد قدرت عدد من يمارسون البلطجة والارتزاق من ورائها بما يتجاوز فى مصر الآن نحو نصف مليون شخص يشكلون تشكيلات عصابية وإجرامية ويعملون فى حماية رجال الأعمال الجدد فى مصر والفنانين وغيرهم .

الظاهرة الثانية:

العنف الجماهيرى الواعى والمنظم والذى تقوده قوى سياسية شرعية أو غير شرعية من خلال الاضطرابات والتظاهرات العمالية والطلابية التى شهدتها مصر بعد عام ٦٧ وازدادت انتشاراً بعد عام ١٩٧٤ .

وعلى أية حال فإن المسار المعقد والتفاعل الجدلى بين الظاهرتين لا يمكن دراستهما خارج سياق الصراع الاجتماعى والسياسى الجارى فى مصر منذ عام ١٩٦٧ تصاعدا *.

---

* أرقام وزارة العدل تذكر أن عدد القضايا الإدارية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية المطروحة أمام المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها ارتفعت من ١.٩ مليون قضية عام ١٩٥٣ الى ٣.٦ مليون عام ١٩٦٣ ثم إلى ٥.٥ مليون عام ١٩٧٣ وأخيرا بلغت ٦ مليون عام ١٩٨٢ .
وبعد الانفتاح (١٩٧٥) أصبحت قضايا الشيكات بدون رصيد تمثل حوالى ٢٥ ٪ من حجم القضايا وأما قضايا الكمبيالات والقضايا التجارية والإفلاس فقد مثلت ٥٠ ٪ تقريبا (راجع جريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤).

وبرغم ندرة البيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة حول هذا الموضوع سواء تلك التى توردها وزارة الداخلية أو وزارة العدل لأسباب سياسية أو أمنية فإننا سنحاول تحليل المتاح من هذه البيانات لنستخرج المسار العام للظاهرة .

* * *

شهدت السنوات التى أعقبت هزيمة الخامس من يونيه ١٩٦٧ نمواً ملحوظاً فى أعداد هذه القضايا المسجلة لدى أجهزة الأمن ودوائر القضاء ففى عام ١٩٦٦ كانت حوادث العنف الجماهيرى ضد ممثلى السلطة العامة نحو ٣٧ حادثة أخذت فى الزيادة بعد ذلك على النحو التالى [٣١] .

١٩٦٧ ٤٠ حادثة

١٩٦٨ ٤٤ حادثة

١٩٦٩ ٥٦ حادثة

١٩٧٠ ٥٨ حادثة

ولا تشمل بالطبع هذه البيانات حالات الهياج السياسى المنظم الذى حفلت به السنوات التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وإذا صنفنا قضايا العنف الجماهيرى خلال الفترة تبين لنا أن معظمها اتجه ضد رجال الشرطة بنسبة ٤٠,٨٪ يليها مفتشى التموين (٢٢,٥ ٪) ثم بقية ممثلى السلطة العامة [٣٢]

ويفسر الأستاذ بات موربلى Pat Murply المدير المساعد للوكالة الفيدرالية الامريكية هذه الظاهرة بقوله (إن الشرطة فى أدائها لدورها تعمل كخادمة للطبقات العليا وكسلطة ذات سيادة بالنسبة للطبقات الدنيا [٣٣] .

وهو ماعاد وأكده أحد الخبراء بقوله (إن العنف الجماهيرى الموجه للسلطة فى بلادنا هو عنف يمارسه الفقراء دون غيرهم – ولعل جماهيرية هذا العنف قد حددت منذ البداية انتماءه الطبقى) [٣٤] .

"فطبقية السلطة " تواجهها طبقية العنف الجماهيرى وهذه إحدى الحقائق المستخلصة من دراسة العنف الجماهيرى فى بلادنا .

يكفى مراجعة سريعة لبعض حوادث الصدام بالعنف بين قوات الشرطة وجماهير الفقراء ليتأكد الطابع الطبقى لذلك العنف .

فقضيتى بلبيس (رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢) وسمنود (رقم ٣٩٨٠ لسنة ١٩٧٥) تمثل تصدى من الفلاحين الفقراء ومستأجرى الأرض الزراعية لقوات الشرطة التى حاولت طردهم من الأرض التى يتعايشون منها لإعادتها إلى مالكيها الذين هم فى نفس الوقت أعضاء فى أجهزة السلطة .

والحقيقة الثانية التى نستخلصهامن دراسة العنف الجماهيرى أنه برغم الحصار الناصرى للصراع الطبقى فى مصر فلم تصلح كل الإجراءات المتخذة - بقسوتها المعروفة - فى طمس معالم الصراع الاجتماعى الجارى وإنما كل ما نجحت فيه هو ضغطها إلى أدنى مستوى ممكن .

والحقيقة أن اتخاذ خطوات ملموسة فى اتجاه التسوية لم تكن على الجانب الآخر من المحيط الاطلنطى تعنى سوى إعادة صياغة خريطة القوى الطبقية فى مصر ذاتها ضمانا لاستمرارية العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة (والنظام الرأسمالى عموما) بتوفير قاعدة اجتماعية قوية وقادرة على رسم السياسات الداخلية والخارجية للبلاد .

هكذا وفى أعقاب حرب السادس من أكتوبر مباشرة ، شرع الرئيس أنور السادات فى اتخاذ خطوات سريعة متلاحقة مستهدفاً إعادة بناء جسور الثقة والتفاهم مع الولايات المتحدة وإسرائيل .

وجاءت ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤) لتضع الإطار السياسى والاجتماعى لحركة النظام فى مصر تحت شعار الانفتاح الشامل على المعسكر الغربى والصهيونى موضع التطبيق .

وبالقطع لم يكن من المتصور أن تمر السياسات الجديدة وشعارات الديمقراطية دون تفاعل مباشر ودرامى مع حرمان شعب من حرياته السياسية طوال العشرين عاماً السابقة على الإجراءات الجديدة فاشتعلت نيران المعارضة والرفض للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتحركت الكتل السياسية التى لم يكن لها حق الحركة أو الهمس خلال الحقبة الناصرية لتشكل بؤراً مؤثرة فى حركة الطبقات الشعبية (إضطرابات المصانع - ومظاهرات الشوارع طوال أعوام ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧).

وهكذا أخذ العنف الجماهيرى المنظم يتصدر حركة الفئات المختلفة وتوارى قليلا العنف التلقائى غير المنظم وغير الواعى* وتراوحت شعارات الرفض والتذمر من أقصى شعارات اليسار السياسية والاقتصادية إلى أقصى شعارات الجماعات الإسلامية التى بثت الروح فيها من جديد من قبل النظام الحاكم نفسه فى لعبة توازنية محفوفة بالمخاطر .

سوف تصير حرب " الكل ضد الكل " " والفرد ضد الكل " فى منحنى صاعد من الآن فصاعدا ، حتى انفجار الشعب الواسع يومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ لتؤكد النفى الطبقى لآليات النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى مصر .

---

* حفلت هذه السنوات بعشرات الاضطرابات و الاعتصامات ذات الطابع السياسى سواء تلك التي حدثت فى الجامعات المصرية أو فى المصانع ووحدات الانتاج المختلفة ومن أبرز هذه الأحداث مظاهرات عمال حلوان فى فبراير ١٩٦٨ طلبة جامعتى القاهرة والاسكندرية فى نوفمبر من نفس العام ثم مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٩ لرفض زيادة جوزيف سيسكو - ثم مظاهرات عمال الحديد الصلب وعمال النسيج بشبرا الخيمة اعوام (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ثم اضطرابات عمال حلوان فى يناير ١٩٧٥ لرفض سياسة الانفتاح الاقتصادي وزيادة الأسعار وما أعقبها من مظاهرات عمال المحلة الكبرى في مارس من نفس العام ثم مظاهرات عمال النصر للسيارات والشرقية للدخان (ماتوسين) وهيئة النقل العام بالقاهرة عام ٧٦ ثم المسيرة الطلابية فى نوفمبر١٩٧٦ مرورا بمظاهرات الشوارع أثناء المعركة الانتخابية فى خريف ١٩٧٦ انتهاء بنضال الشارع الواسع فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

لم يكن أمام نظام الرئيس السادات سوى اللجوء إلى المزيد من العنف الطبقى المنظم فصدرت أشد القوانين قسوة وغرابة فى تاريخ الفقة القانونى والدستورى المصرى*

ومنذ ذلك التاريخ بدأت سنوات المطاردة البوليسية الكبرى لقوى اليسار بمختلف فصائلها والتى بلغت خلال خمس سنوات فحسب (١٩٧٧ - ١٩٨١) أكثر من ٢٥ حملة أمنية اعتقل خلالها أكثر من ٥٥٠٠ من العناصر النشطة فى معارضة نظام الحكم .

وبالمقابل ظلت الساحة خالية تماما لقوى وجماعات اليمين الدينى (الإسلامى والمسيحى) التى ثبت بعد ذلك ** أن صلاتها وطيدة بكبار رجال الأمن وسياسات النظام لضرب نفوذ اليسار الماركسى والناصرى .

على أية حال باتخاذ الرئيس السادات قراره بزيارة القدس المحتله وتوقيع معاهدة الصلح المهينة مع الكيان العنصرى الصهيونى ، انقطعت حبال المودة بين الطرفين وتسممت الأبار بين النظام وبعض هذه الجماعات وبدأ نزوع نحو الاستقلال والعمل خلف ظهر الأجهزة الأمنية لشراء و تخزين الأسلحة انتظارا للحظة الصدام المرتقبة.

بالقطع لم تنج هذه التحركات من تحرشات مستمرة من جانب هذه الجماعات بالطوائف المسيحية*** هو ما دفع الأخيرة باستمرار إلى اتخاذ موقف الحذر المصحوب بارتقاء أكثر فأكثر فى العباءة الامريكية للبحث عن منقذ من التطرف الإسلامى .

وهكذا دخلت الساحة السياسية المصرية إلى عنف من نوع جديد وخطير على الكيان التاريخى للوطن نفسه (الفتنة الطائفية) .

بهذا وجد نظام الرئيس السادات نفسه فى مأزق يصعب الفكاك منه ، ولم يجد من تراث البورجوازية المصرية سوى العنف والاعتقال فى مواجهة الجميع هذه المرة !

وبحملة الاعتقالات الواسعة فى سبتمبر عام ١٩٨١ ، والتى شملت رموز مختلف القوى السياسية (الشرعية وغيرالشرعية) وتلويح رئيس الجمهورية فى إحدى خطبه باحتمال اعتقال ٧ آلاف آخرين من الجماعات الدينية تشملهم قائمة أعدتها أجهزة الأمن - التى سبق وأشرفت على معاونتهم ومحت

---

* مثل قانون حماية الوطن والمواطن الصادر برقم ٢ لسنة ١٩٧٧ فى اعقاب انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون الاشتباه وقانون العيب ... الخ .

** أثناء محاكمات تنظيم الجهاد عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ تبين من شهادة كبار رجال الأمن بمحافظات الصعيد أنهم كانوا يدعمون نشاط هذه الجماعات لمواجهة النفوذ اليسارى وذلك وفقا للخطة الامنية الموضوعة والتى تعرض على القيادة السياسية العليا .

*** شهدت السنوات من عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ أكثر من ثمانية عشر هجوما مسلحا وشبه مسلح على مراكز القيادة والتجمعات المسيحية لعل من أشهرها الاعتداء بالقنابل اليدوية على كنائس المسره ، وشبرا وأسيوط ثم الصراع المسلح بين الطرفين فى إحدى ضواحى العاصمة المصرية (الزاوية الحمراء) عام ١٩٨١م.

قيادة محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل - جاءت لحظة نادرة توجت مسلسل العنف المتبادل بحادث المنصة الميلودرامي الذي راح ضحيته رئيس الدولة ذاته .

فماذا بعد السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ ؟

باغتيال الرئيس السادات في ذلك المشهد المثير ثم مسلسل أحداث أسيوط الدامي اشتدت حملات الاعتقال واتسمت بطابع شديد الوحشية ، في الوقت الذي انفضت فيه معتقلات الرئيس السابق واستقبال الرئيس الجديد (حسني مبارك) لقادتهم امتلأت بالمقابل معتقلات النظام الجديد بالوافدين الجدد ، الذين ارتبط معظمهم بالجماعات الدينيه .

وشهدت هذه المعتقلات أبشع عمليات التعذيب في التاريخ السياسي لمصر * التي شملت هذه المرة أبرز تيارين سياسيين في مصر (الجماعات الدينية والشيوعية**) .

وبرغم إعلان حالة الطوارىء وفرض الأحكام العرفية في أعقاب مقتل رئيس الجمهورية السابق فإن حالات العنف الجماهيري التلقائي وغير المنظم قد شهدت انتعاشاً جديداً بدءاً من عام ١٩٨٢ ، وتركزت معظمها في مواجهة رجال الشرطة (من أبرزها أحداث الفيوم ١٩٨٤ وأحداث فوة بكفر الشيخ عام ١٩٨٥..الخ) وذلك عشية الانتخابات التشريعية في مايو من عام ١٩٨٤ م .

وفي أغسطس عام ١٩٨٤ شهدت الساحة السياسية المصرية وافداً جديداً نحّى بدوره كل المسلمات جانباً وفتح كل الاحتمالات ، وقد تمثل ذلك الجديد باستخدام العنف المنظم من جانب إحدى الجماعات السياسية السرية في اغتيال الملحق الإداري في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة " زيفي كدار " في يونيه من نفس العام .

وهكذا باتت أفق المستقبل تحمل أكثر من علامة استفهام حول مستقبل العنف السياسي في مصر وكذا مستقبل النظام السياسي فيها .

ثم تصاعد العنف السياسي بدءاً من عام ١٩٩١ بين أجهزة الدولة ومسئوليها ورموزها من ناحية والجماعات السياسية الدينية (الإسلامية) من ناحية أخرى في إطار من العنف الأعمى والإرهاب المنظم ليطال أبرياء وليطيح بأي أمل في تعزيز وتكريس دور وتأثير المجتمع المدني وتنظيماته على أوجه الحياة في البلاد وليدخلنا في أتون صراع دموي بين قوتين غير ديموقراطيتين .

❑◆❑

---

* مسلسل عمليات تعذيب المعارضين للحكومة يبدأ من حكومة السعديين برئاسة إبراهيم عبد الهادي عام ١٩٤٩ ، ثم توالى بعد ذلك مسلسل التعذيب ليطول الإخوان المسلمين والشيوعيين (١٩٥٤ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ..الخ .

** جاءت حيثيات الحكم في قضيتي الجهاد (جماعات دينيه) والحركة الشعبية (شيوعية) لتؤكد وقائع التعذيب وتطالب بتقديم المسئولين عن ذلك للمحاكمة .

المبحث الحادى عشر

الاغتراب وظاهرة النزوح والهجرة

تلازمت حركة الهجرة الإنسانية من مكان لآخر مع مسار الإنسان بحثا عن سبل العيش وتلافيا للأخطار والكوارث التى تواجهه هنا أو هناك لذا لا نستطيع أن نتحدث عن طابع معاصر لحركة الهجرة البشرية فهى التزامن التاريخى للإنسان منذ بدء الخليقة .

ولا غرو والحال كذلك فى أن نذكر أن عامل الطرد والجذب التى تكمن وراء هذه الظاهرة على مدار التاريخ القديم هى نفسها التى تحكم الظاهرة فى أشكالها المعقدة ومظاهرها العديدة فى عالمنا المعاصر.

بيد أن تشابك الظرف الخاص بالمجتمع المصرى خاصة بعد انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى بالإطار العام لظاهرة الهجرة قد أفرز لنا ظاهرة مختلفة من الناحيتين الكمية والكيفية ، ويمكننا فى هذا السياق أن نميز ثلاثة أشكال لظاهرة الهجرة المصرية :

الأولى : انتقال من الريف المصرى إلى المدن الكبرى فبينما كان سكان المدن عام ١٨٨٢ لا تتعدى نسبتهم ١٩ ٪ من جملة سكان القطر المصرى ارتفعت عام ١٩٥٠ الى٣١ ٪ ثم إلى ٣٨ ٪ عام١٩٦٠ [٣٥] ثم استمرت فى الزيادة حتى بلغت عام ١٩٧٦ نحو ٤٤ ٪ . ووفقا للتعداد الإحصائى الأخير (١٩٨٦) فإنها قد ظلت عند مستواها السابق .

الثانية : حركة الانتقال غير المنظم للأفراد والكادرات من القطاعين العام والحكومى إلى القطاع الاستثمارى والانفتاحى (مصرى - أجنبى) وإذا كانت أحدث إحصاءات لهذا القطاع الاستثمارى تشير إلى أن حجم مساهمته فى العمالة بالمجتمع المصرى لا تتعدى ٧٤ الف فرصة عمل (بنوك - شركات تأمين - شركات استثمار ..الخ) [٣٦] أو نحو ٣,٤ ٪ من حجم العمالة الكلية فى المجتمع المصرى (منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن) فإننا نستطيع أن نجزم بأن معظم هذه العمالة المدربة من قبل لا تمثل فرص عمل جديدة بقدر ما هى حركة انتقال للكادرات العلمية والفنية العاملة فى القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص والأجنبى بفعل تفاوت الأجور والمرتبات بين القطاعين .

الثالثة : حركة نزوح مستمرة تتم من الريف والمدن المصرية على حد سواء إلى الأقطار العربية

النفطيـة وتشير أرقـام وزارة الخارجية المصريـة مؤخـراً أن عـدد المصـريين العامـلين بهذه الأقطار عـام ١٩٨٢ قد تجاوز ٢,٩ مليـون مـوطن وإذا أضفنا إليـهم المغـادرين تحت بنود أخرى (بعثـات علمـية سياحـة ... ألخ) ومعظمهم لا يعود إلى البلاد فإن الرقم يقترب إلى ٣,٢ مليون مواطن بنسبة ٧,١٪ من جملة سكان الجمهورية وهو معدل حرج ويتطلب نظرة متأنية ليس بهدف التضييق على حركة الهجرة والعمل بالخارج إنما لدراسة أبعاد هذه الظاهرة فى ارتباطها بمفهوم الانتماء والاغتراب .

***

١ - المراحل التاريخية لهجرة العمالة المصرية إلى الاقطار النفطية * :

يستطيع المحلل لظاهرة الهجرة المصرية إلى الأقطار النفطية التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية لكل منها سماتها الخاصة وملامحها المميزة :

المرحلة الأولى :

وقد امتدت منذ منتصف الخمسينات وحتى أكتوبر عام ١٩٧٣ وخلال هذه المرحلة اتسمت الهجرة المصرية بسمات ثلاث رئيسية :

السمة الأولى :

إنها هجرات مرتدة فى معظمها تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات .

السمة الثانية :

إن معظم المهاجرين من تخصصات علمية مختلفة تصدرها العاملون فى مجال التدريس وسلك التعليم فمن جملة المصريين المهاجرين للخارج عام ١٩٦٨ والبالغ عددهم نحو ٣٠٠ الف مصرى (٨٩٪ بالأقطار العربية) نجد ١٤٣ ألف يعملون فى مجال التدريس بمختلف مراحل التعليم[٣٧]. وتشير نفس الدراسة إلى أن نسبة المدرسين المصريين إلى إجمالى المدرسين بالأقطار النفطية عام ١٩٦٧ كانت ٦٠ ٪ فى السعودية و٣٤ ٪ فى الكويت [٣٨] .

السمة الثالثة :

إن الحكومة المصرية ظلت خلال هذه المرحلة تتحمل نحو ٧٠ ٪ من نفقات هؤلاء المعارين والمبعوثين

---

* يقصد بهجرة العمالة هنا أشكالها الثلاثة ، الهجرة الدائمة والمبعوثون والهجرة المؤقتة (إعارات رسمية – تعاقدات شخصية – مرافقة الزوج أو الزوجة) . وينصب تحليلنا فى هذا الجزء من الدراسة على الهجرة المؤقته فى صورها المختلفة (عمل – مرافقة زوج أو زوجة).

للأقطار العربية وإن أخذت هذه النسبة بالانخفاض بعد ذلك التاريخ لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٧٨ حيث لم تزد عن ٨ ٪ فقط [٣٩]

المرحلة الثانية :

وهى التى أعقبت رفع الأقطار العربية النفطية لاسعار نفطهم الخام وحتى منتصف عام ١٩٨١ وهكذا ازدادت الدخول القومية لمجموعة الأقطار العربية النفطية من أقل من ٧ آلاف مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥٤ الف مليون دولار عام ١٩٧٩ [٤٠] .

وعلى عكس المرحلة الأولى فقد اتسمت الهجرة المصرية خلال هذه المرحلة بسمات مختلفة تماما يمكن تحديدها فى سمات ثلاث :

السمة الاولى :

إنها باتت هجرات شبه دائمة ما إن يبدأها العامل او المدرس او المهندس المصرى حتى يصعب التنازل عنها حيث أصبحت امتيازا شخصيا ليس من السهل التخلى عنها وعن مميزاتها أو مأساويتها فى آن واحد .

السمة الثانية :

اتساع قاعدة المهاجرين خلال هذه المرحلة فبينما كان عدد المصريين المهاجرين حتى عام ١٩٧٣ نحو ٤٠٠ ألف مصرى نجد العدد قد قفز عام ١٩٧٦ إلى ١,٤ مليون مواطن ثم بحلول تباشير عام ١٩٨٣ كان عدد المصريين المهاجرين يزيدون عن ٣,٢ مليون مواطن مصرى من جميع التخصصات والمهن الفنية والعلمية وساهمت الفروق الأجرية بين ما يحصل عليه المصرى فى بلده وبين عمله فى قطر عربى نفطى فى تفشى " حلم علاء الدين النفطى " بين الكثيرين .

وهكذا هاجر أكثر من ٦٠ ٪ من قوة العمالة فى قطاع البناء والتشييد فى مصر إلى دول الخليج وليبيا كما ارتفع عدد المدرسين المصريين المعارين للاقطار النفطية من ١٤٣ الف عام ١٩٦٨ إلى ٢١٨ الف عام ١٩٧٨ [٤١] وبرغم ازدياد نسبة المدرسين المصريين من إجمالى المدرسين فى السعودية والكويت (٨٤ ٪ و٤٤٪ على التوالى) عام ١٩٧٧ إلا أنه قد لوحظ انخفاض نسبة المهن والتخصصات الفنية ككل من إجمالى العمالة المصرية فى الكويت من ٥٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٩,٥٪ عام ١٩٧٥ وبالمقابل ازدادت نسبة عمال الإنتاج - خاصة البناء والتشييد من ٢١,٨ ٪ إلى ٣٨,٣ ٪ خلال نفس الفترة [٤٢] .

وقد ساهمت حركة الهجرة هذه - من ضمن جملة أسباب اخرى - فى ارتفاع معدل التضخم فى مصر وفى ارتفاع أجر العاملين فى قطاع البناء والتشييد فى مصر بمعدل يتراوح بين ٣٥٠ ٪ إلى ٥٥٠ ٪ [٤٣] .

السمة الثالثة:

باتساع قاعدة الهجرة فى مصر بات من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - السيطرة الحكومية عليها ، وهكذا ازدات التعاقدات الشخصية على حساب الإعارات الحكومية كما باتت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم مصادر الدخل القومى فى مصر بل تجاوزت أحيانا دخل قناة السويس والسياحة معا ، وبهذا تبدلت المواقع ، وعاما بعد آخر أصبح ميزان المدفوعات والاقتصاد المصرى بالتالى - أسير التقلبات التى تحدث فى تحويلات المصريين سنويا والتى قاربت الأربعة آلاف مليون دولار .

ويظهر البيان التالى حجم التعاقدات المصرية والمسافرين لأسباب أخرى للأقطار العربية النفطية خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦ .

جدول رقم (٢٠)

التعاقدات والمسافرين لأسباب أخرى للأقطار العربية النفطية

خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦

البيان / السنوات	حجم التعاقدات	السفر لأسباب أخرى *	إجمالى المسافرين للأقطار العربية
١٩٨٠	١٢٦٨٠٥	٩٠٤٩	١٣٥٨٥٤
١٩٨١	١١٥٩٤٠	١٥٧١٦	١٣١٦٥٦
١٩٨٢	١١٢٤٥٧	٢١٩٠١	١٣٤٣٥٨
١٩٨٣	١٢١٧٢٢	٢٣٦٤٢	١٤٥٣٦٤
١٩٨٤	١٧٦٩٢١	٢٥٩٥٥	١٩٣٨٧٦
١٩٨٥**	٥٩٥٨٦٨	٢٧٢٠٨	٦٢٣٠٧٦
١٩٨٦	٤٦٥٣٨٢	٢٢٥٢٦	٤٨٧٩٠٨

***المصدر** : النشرة السنوية لوزارة القوى العاملة والتدريب للسنوات المشار اليها .*

وحتى يتبين مقدار الزيادة الصافية فى أعداد المسافرين والمتعاقدين الجدد للعمل فى الأقطار

---

* يقصد بالسفر لأسباب أخرى المهام الرسمية ومرافقة الزوج أو الزوجة والزيارة الخاصة .

** تظهر بيانات عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ قفزة كبيرة والسبب يعود الي توافر بيانات المتعاقدين من القطاع الخاص بعد أن أعيد تنشيط العمل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الذى ينص علي ضرورة حصول المتعاقدين للعمل بالخارج على تصاريح من وزارة الداخلية كشرط للموافقة على السفر .

العربية فإننا سوف نصنف هذه التعاقدات وفقا لثلاثة أنواع هى التعاقدات الشخصية والإعارات الحكومية والقطاع الخاص وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٢١)

التعاقدات والمسافرين لاسباب اخرى للاقطار العربية النفطية

خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

البيان السنوات	تعاقدات شخصية		اعارات حكومية		قطاع خاص		الاجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٨١	٩٠٥٩٢	٧٨,١	١٩٠٤٧	١٦,٤	٦٣٣٠	٥,٥	١١٥٩٤٠	١٠٠
١٩٨٢	٩٦٧٠٩	٨٦,٠	١٠٩٤٧	٩,٧	٤٨٠١	٤,٣	١١٢٤٥٧	١٠٠
١٩٨٣	٩٩٠٣٥	٨١,٤	١٩١٦٧	١٥,٧	٣٥٢٠	٢,٩	١٢١٧٢٢	١٠٠
١٩٨٤	٩٢٤٥٣	٥٥,١	١٨٨٢٢	١١,٢	٥٦٦٤٦	٣٣,٧	١٧٦٩٢١	١٠٠
١٩٨٥	٩٥٧٧٩	١٦,١	١٣٤٧٥	٢,٣	٤٨٦٦١٤	٨١,٦	٥٩٥٨٦٨	١٠٠
١٩٨٦	٨٤٠٤٩	١٨,١	١٣٤٧٥	٣,٦	٣٦٤٤١٠	٧٨,٣	٤٦٥٣٨٢	١٠٠

المصدر : المرجع السابق

ويلاحظ أن التعاقدات الشخصية تمثل تعاقدات المصريين الذين يعملون بالقطاعين الحكومى والعام، وقد حصلوا على إجازات خاصة - أو استقالات - للسفر وإتمام التعاقد وهؤلاء يعمل معظمهم فى مجالى التدريس والأعمال الفنية والإدارية بالأقطار العربية النفطية كما يبينها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٢)

التعاقدات التى تمت لمصريين مع الاقطار العربية حسب الاقسام الرئيسية للمهن خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٨٦.

السنـــوات / المجموعة المهنية	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
اصحاب المهن الفنية والعلمية "١"	٥٥٦١٧	٤,٨	٥٢٨٥٩	٤٧	٩٢٦١٧	٥١,٤	٧١٦٥٦	٤٢,٧	١٠٠٧٢٦	٦٧,٩	٩٥٣٨٧	٢٠,٥
المديرون والاداريون ومديرو الاعمال "٢"	٩٥٥	٨	١١٦٣	١,٠	١١١٢	٠,٩	١١٥٩	٠,٧	١٤٨٩	٠,٣	١٢٧٨	٠,٣
الاعمال الكتابية "٣"	٢٠١٤٠	١٧,٤	٢٢٩٧٦	٢٠,٤	٢٢٠٠٠	١٨,١	٢٥٠٠١	١٤,٩	٤٦١٧٩	٧,٥	٤٠٥٨٧	٨,٨
القائمون باعمال البيع "٤"	٢٠٤٥	١,٨	٨٢٠	٠,٧	٩٨٣	٠,٨	١٢١٨	٠,٧	٣٠٧٧	٠,٥	٣٢٩٤	٠,٧
العاملون بالخدمات "٥"	٥٢٢٨	٤,٥	٨٦٨٩	٧,٧	٨٩٨٢	٧,٤	٤١٠٣	٨,٤	١٠٣٧١٠	١٧,٤	٨٢٥٦١	٧,٢
العاملون في الزراعة وتربية الحيوان "٦"	٤١٦٨	٣,٦	٣٦٧٤	٣,٣	٤١١٠	٣,٤	٦٢٩٤	٣,٧	٥٥٢٢٠	٩,٣	٤١٤٤٨	٨,٩
عمال الانتاج "٧"	٢٢٧٨٧	٢٢,٩	٢٢٠٢	١٩,٦	٢١٦٥٤	١٧,٨	٤٦٦٠٥	٢٧,٨	٢٥٤٠١٠	٤٢,٦	١٦٢٣٤٧	٤,١
افراد لايمكن تصنيفه "٨"	-	-	٢٤٤	٠,٢	٢٦٤	٠,٢	١٨٨٥	١,١	٣١٤٥٧	٥,٣	٨٠٨٠	١,٣٣
الاجمـــالى	١١٥٩٤٠	١٠٠	١١٣٤٥٧	١٠٠	١٢١٧٢٢	١٠٠	١٧٦٩٢١	١٠٠	٥٩٥٨٦٨	١٠٠	٤٦٥٣٨٢	١٠٠

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب النشرة السنوية للسنوات المشار اليها .

ويظهر البيان السابق أن الغالبية العظمى من المسافرين إلى الأقطار العربية هم من العمالة الفنية وعمال الإنتاج وقد حاولت مجموعة من الباحثين تقدير حاجة مصر من العمالة من تسعة تخصصات وحسب لتعويض النقص منها خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٤) فأظهرت دراستهم أن هذا النقص يعادل ٥٧٦ ألفاً من مختلف المهن للإحلال محل العمالة المهاجرة وهو تقدير متحفظ للغاية باعتراف الباحثين أنفسهم [٤٤] وقد كان من النتائج الاجتماعية والسلوكية لاتساع دائرة الباحثين عن عمل بالخارج انتعاش جرائم النصب والاحتيال ، حتى أن عام ١٩٨٤ وحده قد شهد ضبط ١١٣ عصابة تدير مكاتب مشبوهة للسفريات كما تم ضبط أكثر من ٦٦٣ حالة تزوير فى أوراق رسمية وذلك من أجل السفر إلى الخارج [٤٥].

ويقدم إلينا البيان التالى صورة لحجم الطموح غير المحدود للمصريين للنزوح والعمل بالخارج خلاصاً من حالة الحرمان والمأزق الاقتصادى والمعيشى .

جدول رقم (٢٣)

عدد المصريين الذين تقدموا للحصول على جوازات سفر

خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٦

السنة	العدد
١٩٨٠	٦٤٧٥٤٩
١٩٨١	٧٧٥٦٦٠
١٩٨٢	٨٩١٣٢٤
١٩٨٣	٨٧١٨٢٢
١٩٨٤	٨٤٤٠٤٠
١٩٨٥	٧٣٢٠٦٦
١٩٨٦	٥٦٩١٧٢
المجموع	٥٣٣١٧٣٣

المصدر : إدارة الجوازات والجنسية ١٩٨٧ .

المرحلة الثالثة :

والتى تبدأ بتفجير التناقضات الداخلية لدول الأوبك وتدهور سيطرة هذه الدول على سوق النفط والطاقة الدوليين وبداية تقلص دورها فى هذا السوق ومن ثم التدهور المتوالى فى أسعار نفطهم الخام[٤٦] وذلك بدء من مؤتمر الدوحة عام ١٩٧٩ وازداد وضوحا بعد مؤتمر ڤيينا عام ١٩٨١ وقد برز ذلك فى حالات الركود التى تعانى منها معظم دول الخليج العربى وخاصة السعودية فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى وبشكل خاص فى دورة الإنشاء والتشييد التى تمثل محور الانتعاش فى اقتصاديات هذه الأقطار [٤٧].

وكذا بداية الإحلال الواسع للعمالة المحلية محل العمالة المصرية والأجنبية وكذلك الاستعانة بالعمالة الأسيوية والهندية محل العمالة العربية عموما والمصرية خصوصاً وهو ما من شأنه بداية عودة أعداد متزايدة من المصريين فى السنوات العشر القادمة بكل ما يحمله ذلك من احتمالات مفتوحه سوف نعالجها فى الفصل السادس من هذا المؤلّف .

٢ - الجوانب السلوكية للهجرة المصرية :

معظم الدراسات التى تعرضت لظاهرة الهجرة المصرية ركزت بحثها على الجوانب الكمية فشغل الجزء الخاص بالأبعاد الاقتصادية الإيجابية والسلبية (تحويلات المصريين العاملين بالخارج أثره على اختلال التركيب المهنى والفنى فى البلاد والتضخم ...الخ) المساحة الأكبر فى هذا الموضوع [٤٨] .

بيد أنه آن الأوان لكى يهتم المفكرون المصريون والمثقفون الوطنيون بالأبعاد النفسية والسياسية والأخلاقية لما نسميه " سلوك الهجرة " فى ضوء حقيقة يبدو من المناسب أن نذكرها ليتبين للجميع خطورة حركة الهجرة على النسق الاجتماعى والسياسى والثقافى والأخلاقى فى مصر ففى تقرير وزارة الداخلية عام ١٩٨١ حول إنجازات مصلحة الجوازات والجنسية تبين أن عدد المصريين الذين تقدموا لاستخراج جوازات سفر خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨١) قد وصل إلى ٢٠ (عشرين) مليون مواطن مصرى من جميع المحافظات والمهن .

ألا يستدعى هذا الرقم وقفة ؟

أعتقد أن المسئولية الوطنية تتطلب مثل هذه الوقفة لمعرفة إلى أين يتجه الإنسان المصرى ؟

فقبل الحقبة النفطية (أى فى الستينات) كانت معظم عمليات الهجرة والعمل بالخارج تتم عبر شكلين أساسين هما : الإعارة الحكومية والبعثات العلمية وفى عام ١٩٦٨ بلغ عدد المغادرين للبلاد سواء للعمل أو التعليم نحو ٦٨ ألف مواطن[٤٩] بيد أن الحقبة النفطية وفوضى الانفتاح الاقتصادى قد جرفت كل الثوابت فى خضم أمواج هادرة من البترودولارات ومن ثم لجأ الجميع وبدرجات متفاوته إلى البحث عن أى وسيلة - بصرف النظر عن مدى قانونيتها أو أخلاقيتها - للعمل بالخارج فازدادات جرائم التزوير وبخاصة تزوير شهادات الخبرة وجوازات السفر وشهادات المعاملة العسكرية وما إلى ذلك وتنامى الإحساس بالغربة والاغتراب داخل الوطن وصحبه عدم الرضاء الوظيفى الذى هو فى تحليل فيكتور فروم Victor H.Froom الحالة التى لا يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله فيصبح إنسانا لا تستغرقه الوظيفة ولا يتعامل معها من خلال طموحه الوظيفى ورغبته فى النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها [٥٠] .

والظاهرة التى نحن بصددها (الهجرة) قد أفرزت أنماطا من السلوك وقوالب للتفكير وألوان من المشاعر المشحونة بانفعالات مدمرة اجتماعيا .

لقد قام بعض الدارسين بحساب ما يسمى " فجوة الأجور والمرتبات Gap Salaries بين مصر والبلاد النفطية فالمهندس المصرى فى الخارج يحصل على عشرة أضعاف ما يحصل عليه فى بلاده وكذلك المحامون أما بالنسبة للأطباء وأساتذة الجامعات فليس هناك مجال للمقارنة فالفجوة قد تتجاوز الخمسين ضعفاً [٥١] أما عمال البناء والتشييد فقد ارتفعت أجورهم فى الداخل فى محاولة يائسة لتقريب مستويات أجورهم مع نظرائهم فى الأقطار النفطية حيث شهدت السنوات الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٣ ارتفاع أجورهم بنسبة تراوحت بين ٣٥٠ ٪ إلى ٥٥٠ ٪ [٥٢] .

وإذا أخذنا فى الاعتبار الظروف التاريخية التى مر بها النظام السياسى فى مصر منذ عام ١٩٥٢ وغياب المشاركة السياسية فى المؤسسات السياسية المختلفة وسيطرة فئة اجتماعية ونخبة معينة على عملية صنع القرار السياسى فى المجتمع لأدركنا الجذور الكامنة وراء هذا الانفجار الهروبى .

ففى دراسة أعدتها إحدى الباحثات الاجتماعيات تبين أن نسبة مشاركة الشباب المصرى فى

النشاط السياسى والعمل العام لا تتجاوز ٦,٦ ٪ هذا فى الوقت الذى تزيد فيه هذه النسبة بإيطاليا وفرنسا عن ٧٠ ٪ من إجمالى هذه الفئات العمرية [٥٣] وعلى سبيل المثال فى حوار بين رئيس تحرير "الأهرام الاقتصادى" وأحد المبعوثين المصريين فى كندا يؤكد المبعوث على هذا المعنى الهروبى بقوله إنه يلزمه بعد الانتهاء من الدراسة - الدكتوراه - أن يعمل على الأقل ٥ سنوات حتى يدخر ٥٠ ألف جنيه ثمناً لشقة عادية فى مدينة المهندسين وإنه عندما يكون قد ادخر هذا المبلغ تكون الجامعة قد فصلته ، ثم قال بمرارة (غريبة بلادنا تفتح ذراعيها لاستقبال أى شخص إلا أبناءها) [٥٤] ولا شك أن الإحساس العام بسيادة مناخ الفساد ، وتزايد الحالات التى تكشف اختلال المعايير الاجتماعية والأخلاقية فى البلاد يساهم إلى حد كبير فى تنامى الإحساس بالذاتية والفردية وينمى على الجانب الآخر نزوعاً للانفصام والانفصال عن معطيات هذا الواقع الأنانى متخذاً من العقيدة الدينية والمنطلقات السلفية غطاءً، وبهذا يدخل المجتمع وفئاته الشبابية - المفترض فيها أن تكون ذخيرة قوى التغيير - فى حالة من انعدام الوزن وافتقاد القدرة على تبنى برنامج اجتماعى وسياسى وثقافى يحقق الهدفين فى آن واحد ، هدف إحداث التغيير المطلوب وهدف ملائمة هذا التغيير مع التطور التاريخى وسمات العصر الذى نحياه [٥٥].

٣ - تأثير حركة الهجرة على التركيب الاجتماعى والتوجهات السياسية :

لعل من اخطر القضايا التى تثيرها حركة الهجرة المصرية هى علاقتها بقضيتين حيويتين ينبغى لنا إلاّ نغفلهما ونحن بصدد طرح منظور مستقبلى لتنمية المجتمع والإنسان المصرى :

القضية الاولى :

أثر حركة الهجرة على إعادة تشكيل الفئات الاجتماعية المختلفة أو ما يسميه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعى Social Mobility .

القضية الثانية :

التأثيرات السلبية لحركة الهجرة على مفهوم الوحدة العربية والانتماء القومى .

على الرغم من أن معالجة هاتين القضيتين يتطلب جهودا ضخمة تتجاوز الحيز المحدود لعرضنا هنا إلا أننا نود طرح الخطوط العريضة للمسألة والتنبيه إلى المخاطر الحقيقية التى تواكب حركة الهجرة المصرية .

أولا : الهجرة والحراك الاجتماعى :

تمثل عمليات الحراك الاجتماعى - أى الانتقال من وضع طبقى أدنى إلى وضع أكثر تقدما فى السلم الاجتماعى - الأساس الذى يبقى على استمرار وتوطيد الهياكل الاجتماعية ويحافظ على قدر من استقرار النظم السياسية الرأسمالية المعاصرة [٥٦] وقد اتسمت الحقبة الناصرية بقدر ما من السيولة فى حركة القوى الاجتماعية وبخاصة للفئات الاجتماعية المتوسطة (البورجوازية الصغيرة

والمتوسطة) مما مكن النظام الناصرى من تحقيق قدر من الاستقرار والتماسك الاجتماعى والتفت حوله قطاعات متزايدة من الفئات الاجتماعية الجديدة (خريجى الجامعات والكادرات البيروقراطية والتكنوقراطية) بيدأن رياح السبعينات كانت عاصفة ومختلفة الاتجاه ، وجاءت ثورة الأسعار عام ١٩٧٣ وثروة البلاد النفطية وحاجة هذه البلاد إلى أيدى عاملة خاصة فى مجال التشييد والبناء ومختلف أفرع الخبرات لتدشن عصراً جديداً وصفحة جديدة فى التاريخ السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية .

فمن الآن وصاعداً لم يعد التدرج فى السلم الاجتماعى فى البلاد المصدرة للعمالة (وأبرزها مصر) يتوقف على العطاء والانتماء للداخل والاندماج فى هرمية التركيبة المحلية ، بقدر ما بات الأمر متوقفا على السفر والعمل فى إحدى البلاد النفطية وأصبحت عملية الحراك تتم بتمويل خارجى وفقا لآليات غير تنموية من وجهة النظر طويلة الأجل .

أضف إلى ذلك ، النمط الغالب فى توظيف العوائد المالية للأفراد فى حال العودة ؛ فمعظم العائدين يحملون وهما بإمكانية الثراء عن طريق العمل التجارى وقطاع الخدمات والتوزيع (البوتيكات) وهو مامن شأنه فى النهاية تدعيم النشاط الهامشى فى الاقتصاد المحلى وتوسيع نفوذ الطبقة البورجوازية الصغيرة والتجارية فى التركيبة الاجتماعية المصرية .

ثانيا : الهجرة ومفهوم الوحدة القومية :

لعل من أخطر نواتج الهجرة المصرية هو انعكاساتها السلبية على الشعور القومى لدى أطراف العلاقة (عرب نفط - عرب العمالة) فالتصورات الأولية للعلاقات العربية الجديدة بعد عام ١٩٧٣

كانت تشير إلى أن طبيعة التشابك الاقتصادى وغو التعامل المصلحى بين مختلف الأقطار العربية من شأنه تدعيم المشاعر القومية ووعى الشعوب العربية بأهمية وحيوية عملية الوحدة العربية على المدى الطويل [٥٧] .

بيد أن التجربة كانت مُرّة والنتائج كانت مؤلمة للمصرين فى الخارج وبالنظر لافتقاد معظم المهاجرين المصريين لوعى طبقى واضح تجاه عملية استثمارهم واستغلالهم بالخارج ، وعدم قدرتهم على تمييز الطابع الاجتماعى الرأسمالى للعمل (عربى رأسمالى - عربى عامل) فانسحبت التناقضات على أرضية (ضد قومية) وأعيدت صياغة العلاقة فى صورة (عربى - مصرى) واستغل بعض الحكام - بسوء نيّة - هذا التناقض المزعوم وتم توظيفه لصالح قطع العلاقات بين مصر وبقية الشعوب العربية ، وتنفيذ الأهداف الاستعمارية للولايات المتحدة وإسرائيل .

ولا نستطيع هنا بالطبع أن ننفى الطابع الانتهازى لبعض المسئولين العرب وأجهزة الدعاية فى عدد من الدول النفطية ولذا لا يمكننا تجاوز طابع الدائرة الانشقاقية الشريرة المغذاة من جانب جهات معادية لعملية الوحدة العربية التى باتت أحد أهم أهداف القوى الوطنية والثورية فى المنطقة العربية .

❑◆❑

المبحث الثانى عشر
الاغتراب والظاهرة الإجرامية

يقول الأستاذ تانينبوم Tanenbom أستاذ علم الجريمة أن الجريمة فى بلد ما هى انعكاس كامل للحالة الاجتماعية [٥٨] ينبغى هنا أن نضيف على مقولة الأستاذ " تانينبوم " أن الاوضاع الاقتصادية هى المحك الذى تتبلور حوله الظروف الاجتماعية . من هذا المنظور فإننا نرى أن السلوك المنحرف يتشكل وفقا للمؤثرات الاجتماعية وليس كما تدعى نظرية الأستاذ "لامبروزو" بمثابة مشكلة فردية خاصة تكمن عوامل الانحراف فى الشخصية مع نمو الذات الإنسانية نفسها [٥٩] .

والظاهرة الإجرامية - بمعايير المجتمع فى اللحظة المعنية - ليست قاصرة على مجتمع دون آخر بل إنها سلوك مرتبط بظروف المجتمع ونمط وأشكال الصراع الاجتماعى ، فالجريمة هى فى التحليل الأخير صراع طبقى منحرف وهى بهذا المعنى نتاج عملية الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى وانفصال العامل عن نتاج عمله .

فى إنجلترا إبان فترة ازدهارها التاريخى ومع التوسع الهائل فى الصناعة والأرباح الضخمة التى يحصل عليها الرأسماليون من جراء عمليات توسيع الأسواق المستمرة كانت الطبقة العاملة الإنجليزية تعانى من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما دفع بأعداد كثيرة إلى أتون الجريمة .

جدول رقم (٢٤)

أعداد المقبوض عليهم والجرائم فى إنجلترا

خلال الفترة من ١٨٠٥ - ١٨٤٢

السنة	أعداد الجرائم	السنة	أعداد الجرائم	السنة	أعداد الجرائم
١٨٠٥	٤٦٠٥	١٨٢٠	١٢٧٠٠	١٨٣٥	٢٠٧٣١
١٨١٠	٥١٤٦	١٨٢٥	١٤٤٣٧	١٨٤٠	٢٧١٨٧
١٨١٥	٧٨٩٨	١٨٣٠	١٨١٠٧	١٨٤٢	٣١٣٠٩

المصدر : *فردريك إنجلز حال الطبقة العاملة فى إنجلترا* مرجع سابق ص ١٥٧ .

وقد جاءت هذه الإساءات على حد تعبير إنجلز ضد الملكية الخاصة ، أى أنها نشأت فى بعض صورها من " الحاجة " حيث أن ما لدى الإنسان لا يسرقه [٦٠] .

ربما كان ما حدث فى ألمانيا أعوام الأزمة الأقتصادية الحادة التى مرت بها على إثر الهزيمة فى الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) دليلاً جديداً على عالمية الظاهرة وارتباطها بالحاجة .

فجريمة سرقة المنازل عام ١٩١٩ كانت ١١٤٥٠٢ حالة قفزت فى الأعوام التالية قفزات رشيقة حتى وصلت القمة (١٩٢٣) فكانت ٣٠٨٠٠٥ جريمة ونفس الشيء فى جريمة السطو الليلى (المسلح) على المنازل من٤٥٢٥٣ حالة إلى ٥٩٤٣٠ حالة على الترتيب ثم ما أن انفرجت الأزمة وعاد التوازن الاجتماعى والاقتصادى إلى ألمانيا حتى عاودت الانخفاض ففى عام ١٩٢٤ انخفضت الأولى إلى ١٨٠٠٧٦ حالة وانخفضت الثانية إلى ٤٤٤٥٤ حالة وما أن حل عام ١٩٢٦ حتى انخفضت تماما فوصلت الأولى إلى٧٨١٧٥ حالة والثانية ١٧١٧٢ حالة [٦١] .

وبالنسبة لمصر شهدت بدورها نوعا مماثلاً إبان أزمة القطن عام ١٩٢٠ حيث أدى انخفاض أسعار القنطار من ٣٠ ريال إلى ١٨ ريال إلى إشعال النار فى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية فارتفعت جرائم الجنايات من ٧٥٠٢ جريمة عام ١٩٢٠ إلى ٨٦٨١ عام ١٩٢١ وبعد أن انجلت الأزمة عام ١٩٢٢ هبطت الجريمة إلى ٨٣٦٠ ثم توالت فى الانخفاض عام ١٩٢٢ إلى ٧٦٩٩ ثم عام ١٩٢٤ إلى ١٠٠٧ جنايات وهكذا [٦٢] .

ولا يجد المحلل الدقيق لتطور ظاهرة الجريمة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مناصاً من الاعتراف بتعقد هذه الظاهرة وتنوع أساليبها وتداخل أسبابها الاجتماعية منها والذاتية بحيث بات من الصعب الإشارة إلى التفسير الاقتصادى وحده كإطار تحليلى .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر- تلعب وسائل الإعلام والإعلان دوراً خطيراً فى صياغة السلوك الإجرامى لقطاعات ليست قليلة فى المجتمعات الرأسمالية المركزية (خاصة الولايات المتحدة) [٦٣] .

وهذا يعود لينعكس بدوره فى النسق القيمى فى معظم الدول الرأسمالية المتخلفة (ومنها مصر) فأفلام الرعب والجنس والكاراتيه والتى تعكس قيماً اجتماعية ونمطاً سلوكياً محدداً يتم استزراعهما بقسوة فى التركيب السيكولوجى - المشوه أصلا بفعل عوامل عديدة لأجيال مازالت فى طور التكوين فى هذه البلدان .

فعندما تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية بأن كل ١٠ ثوانى تقع حادثة سرقة فى الولايات المتحدة ولا تمضى ٢٤ دقيقة إلا ويقع حادث قتل ، بل يقدر مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى أن عدد ضحايا العنف الفردى خلال السبعة عشر عاما (١٩٦٣ - ١٩٨٠) قد تجاوز أربعمائة ألف مواطن أمريكى [٦٤] .

ويزداد الأمر سوءاً حينما تؤكد هذه المصادر أنه خلال عام ١٩٨٠ وحده تم تسجيل أكثر من ٨٢ ألف حادث اغتصاب لسيدات وفتيات أمريكيات وأجانب بالمقارنة بنحو ١٧ ألف حادثة عام ١٩٦٠ كما تعرض أكثر من نصف مليون شخص لحوادث السطو المسلح بما يعنى تضاعف هذه الجريمة لأكثر من مائة ضعف ما كان عليه الحال عام ١٩٦٠ .

وتقر جهات الشرطة والتحقيقات بأن ماتم ضبطه من مرتكبى هذه الجرائم لا يتجاوز ١٩ ٪ وأن النسبة الساحقة منهم من الشباب [٦٥] وذلك على الرغم من أن ما تنفقه الحكومة الأمريكية سنويا لمكافحة الجريمة يعادل ٢٦ ألف مليون دولار !!

وإذا ما انتقلنا من الجريمة بمفهومها الاجتماعى إلى الجريمة فى إطارها الادنى مستوى (تعاطى المخدرات مثلاً) تواجهنا حقائق تمثل تناقضات نموذجين حضاريين ففى المجتمعات المتخلفة ترتبط ظاهرة تعاطى المخدرات بواقع الاغتراب والاستغلال والحرمان الاجتماعى الذى تعانيه الطبقات الفقيرة والمنتجة فى تلك المجتمعات بينما فى النموذج المركزى (أمريكا) نجد اغترابا ذا طابع خاص ينتمى إلى اغتراب قطاعات واسعة من السكان عن نتاج حضارتهم .

وفى دراسة لعالم الاجتماع الهندى كوبرا Cobra عن ظاهرة تعاطى المخدرات فى الهند أفادت دراسته بأن العمال فى المدن الصناعية الكبرى من أكثر الفئات الاجتماعية إقبالا على تعاطى المخدرات وقد فاقت نسبتهم إلى المتعاطين جميعاً حوالى ٢٥ ٪ [٦٦] أما الأستاذ "بوعبود" فى المغرب فقد استخلص من دراسته بأن أكثر الفئات تعاطيا فى مراكش هم العمال الصناعيون وأن انتشار هذا النوع من الجريمة يزداد فى الطبقات الفقيرة بحثاً عن الهروب من واقع المجتمع الرأسمالى القائم على النهب والاستغلال [٦٧] وبالمقابل أظهرت بعض الدراسات فى الولايات المتحدة أن من بين ٢٢٠ مليون امريكى يسكنون القارة يوجد ٤٢ مليون أمريكى (أى حوالى ٢٠ ٪ من السكان) يدخنون المخدرات ويحرقون حوالى ٣٠ ألف رطل كل يوم من الماراجونا إلى جانب ٦٦ الف رطل كوكايين يشمونها سنوياً وهذا يكلف الأمريكيين ما يوازى ٤٥ مليار دولار سنويا [٦٨] .

على أية حال فإذا كان القانونيون ينظرون إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعى فى إطاره العملى (الجريمة) باعتبارها انتهاكا للمعايير Violation of Norms فان الرؤية الاجتماعية والاشتراكية تنظر اليها من خلال علاقتها بوتيرة الصراع الاجتماعى ودرجة الاستقطاب الطبقى الجارى . ومن ثم يتحدد موقع الجريمة هنا باعتبارها صراعاً طبقياً منحرف يبدأ من نقطة " الخلاص الفردى " وينطلق فى مسار شديد التعقيد والمأساوية .

والسؤال كيف هى الصورة فى مصر الآن ؟

تبدو الصورة أكثر قتامة ففى ظل الحملة المحمومة لتنشيط السياحة نمت واستفحلت جرائم البغاء والدعارة (الجسدية والفكرية على حد تعبير د. محمد دويدار) [٦٩] ومع المزيد من التسهيلات

لعمليات خروج ودخول أرباح الشركات ورأس المال عموماً تفاقمت عمليات التهريب ومع تشجيع عوامل الربح نفضت الدولة يدها رويدا رويدا عن النشاط الاقتصادى وشهدت بعض الجرائم (التموين والسوق السوداء ... الخ) انتعاشا ملحوظا .

سوف نتناول كلا من هذه الظواهر المَرَضيَّة بالتحليل وما يهمنا التأكيد عليه أن مطاحن القيم الجديدة والأزمة الاقتصادية الحادة قد سحقت تحتها الأنا الأعلى للفرد (الضمير) وتحت تأثير وهج المال أصيبت العيون بالعمى والرءوس بالدوران ورفع شعار (أنا ومن بعدى الطوفان) فوق الجميع فى تسابق مجنون نحو هذا الوحش " المال " على حد تعبير كارل ماركس .

أولا: جريمة البغاء

عرفت المسيرة البشرية هذا النوع اللا إنسانى فى الممارسة الاجتماعية والعاطفية من قديم الأزل وإن كان قد تبدى فى صور ومظاهر متعددة ، فأحياناً يكون رداء الكهنوتية والطقوس الدينية القديمة وأحيانا أخرى يكون المشاعية فى مجتمع قائم على العبودية ونظام الجوارى شكلا آخر فالتاريخ يحدثنا عن نساء (آمون) اللواتى يهبن أنفسهن للآلهة ليصبحن نساء (آمون) وبعد أن يكبرن فى العمر يذهبن إلى بيوتهن ليتزوجن بعد ذلك [٧٠] ومع التطور الذى لحق بالحياة بمرور العصور والحضارات المختلفة شملت ضمن ما شملته (مهنة البغاء) . فأحيانا تجرم ويمنع ممارستها علانية وأحيانا أخرى يصرح بها وتتحول هنا النقيصة فضيلة والمرض صحة وقد لمس القانون الرومانى فى سياق عمقه وشموله هذه الممارسة المريضة مُعرفاً إياها بأنها المهنة التى تختارها النساء بإباحة أنفسهن لكل راغب طلبًا للمال [٧١] .

وقد اعترفت الدولة المصرية بالدعارة - كمهنة ارتزاق لأول مرة فى عهد (المعز الجاشنكير التركانى) وبدعم من وزيره الأسعد شرف الدين هبة الله عام ١٢٥٠ م (٦٤٨هـ) بل وفرضت عليها ضرائب رسمية أطلق عليها وقتئذ "الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية" [٧٢] وعندما وفدت إلى مصر جحافل الغزو الأجنبى - ممثلة فى الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ م - ازداد انتشار هذا النوع من الممارسة الاجتماعية واشتهر حى الأزبكية (الذى كان مقرا لجنود الحملة وضباطها) بأنها وكر ممارسة هذا النوع من الرذائل وفى عهد محمد على قام بإصدار فرمان ١٨٣٧م الذى حرم وجرم هذه المهنة ولكن ما هى إلا فترة لم تتجاوز خمسين عاماً حتى عاد الانتشار العلنى لهذه الجريمة وذلك مع قدوم جيش الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ وأصدر الإنجليز (إبداعاتهم الخاصة) فى هذا المجال - الذى هو نتاج المجتمع الإنجليزى بصفة خاصة فى بواكير نمو البورجوازية والمجتمع الصناعى - فظهرت اللوائح التنظيمية لممارسة الدعارة (مثل لائحة ١٨٨٥ ثم لائحة ١٨٩٦ ثم لائحة ١٩٠٥) والتى قضت بضرورة الكشف الأسبوعى على العاهرات وما إلى ذلك من إجراءات وعلى إثر إلغاء المحاكم المختلطة عام ١٩٣٧ جرم القانون من جديد هذا النوع من الممارسة فنصت المادة ٢٧٢ على عقاب (كل

من يعول فى معيشته على كسب امرأة من الدعارة) [٧٣] ويرجع البعض انتشار هذا النوع إلى عوامل سيكولوجية وأخرى بيولوجية والحقيقة أنها تعود فى المحل الأول لجملة من العوامل الاجتماعية (تفكك الأسرة تحت معاول الأزمات الاقتصادية) وهذا ما يؤكده العلامة برنجر حينما يقول بإن (معظم البغايا يأتين من بيئات اقتصادية محرومة) .

سياسة الانفتاح الاقتصادى تدعم البغاء :

مع موجة التشريعات الانفتاحية التى شهدتها مصر بدءاً من إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى يونية من ذلك العام وحتى يولية ١٩٧٦ والتى بلغت نحو ١٢٤ قانوناً شملت أوجه الحياة فى مصر مُهدت الأرض وسُويت لانتشار بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة بالضرورة لهذا المناخ الجديد وفى مقدمتها البغاء . لقد سمح الانفتاح بانتشار نظام الشقق المفروشة تدعيما للنشاط السياحى ولمواكبة حركة الاستثمارات وافتتاح مكاتب لأصحاب التوكيلات والشركات الأجنبية فإذا نظرنا إلى ذلك فى ضوء واقع الأزمة المتصاعدة فى مصر (اقتصاديا واجتماعيا) وتدنى مستوى المعيشة مع توزيع الاستثمارات للاقتصاد المصرى بحيث يستحوذ قطاع السياحة على ٢٢ ٪ من استثمارات عام ١٩٧٩ هذا بينما كان المخصص لقطاع الإسكان لا يزيد عن١٢ ٪ [٧٤] .

ويربط (إميل دور كايم) بين النسق الأخلاقى ومدى التغيرات الاقتصادية والسياسية الواسعة والبعيدة المدى[٧٥] وعلى ذلك فحينما ننظر لظاهرة البغاء فاننا نتناولها فى كليتها فالصراع من أجل البقاء يأخذ فى ظل الانفتاح أشكالا جديدة بكل انحطاط القيم البالية والمهترأة إنسانياً وأخلاقياً ويؤكد المسئولون فى أجهزة الشرطة على هذه الحقائق فبقدر ما تزداد السياحة فى بلد من البلاد ينشط المتاجرون بالبغاء فى مواسم السياحة عنها فى الأوقات الأخرى[٧٦] وتواجهنا بعض الحقائق فى مجال الدراسة والإحصاء نعرض منها ما يلى :

١ – فى ظل اشتراط القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ * شرط (الاعتياد) على أساس توجيه الاتهام ونظرا لصعوبة الضبط لطبيعة الجريمة – حيث الطابع غير العلنى – يمثل صعوبات فعلية أمام تحديد علمى دقيق لحجم الظاهرة وكل ما تقدمه إحصاءات وبيانات وزارة الداخلية – مع ما يشوبها من قصور سنوضحها بعد قليل – مؤشرات جزئية وهذا ما يؤكده أحد رجال الشرطة انفسهم بقوله (فالنقص فى أعداد هذه الجرائم يدل على نقص نشاط أو كفاءة أجهزة الشرطة المختصة بتتبعها وضبطها) [٧٧] .

٢ – هناك بعض الجرائم يسميها د . سيد عويس الجرائم غير المنظورة لا تنشر الأجهزة الرسمية التقارير الحقيقية عنها كاملة وذلك لأسباب سياسية أو أمنية [٧٨] .

فى ضوء هذه الحقائق سوف نتناول إحصاءات وزارة الداخلية وهى المتاحة إلى الآن باعتبارها

* المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، فقرة رقم ج من المادة (٩) .

مؤشرات عامة فحسب .

جدول رقم (٢٥)

بعض قضايا الآداب العامة خلال الفترة

١٩٧٠ - ١٩٨٧

السنة / المجموعة	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٨٦	١٩٨٧
ممارسة البغاء عادة	١٧٤	٣٢١	٢٨٧	٤٥١	٦١٦	٦٩٩	٩٨١	٩١٨	١٠٣٦	٤١١٣٩	٤٢٣١٤
الاتجار بالبغاء	٢٤٦	٢٥٠	٤١٨	٣٠٧	٢٦٦	٢٤٩	٢٩٣	٢٨٦	٣٦٦	...	...
الجملة	٤٢٠	٥٧١	٧٠٥	٧٥٨	٨٨٢	٩٤٨	١٢٧٤	١٣٠٤	١٤٠٢	٤١١٣٩	٤٢٣١٤

المصدر : *تقارير الأمن العام من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨ ثم بعد ذلك من د . صلاح المنسى، مرجع سابق جدول رقم ٢٣ ص ٢٣٠ .*

يكشف البيان السابق جملة من الحقائق أبرزها الارتفاع الملحوظ فى القضايا المضبوطة والتى حكم فيها القضاء - ولا شك أن هناك الكثير من القضايا التى حفظت لأسباب متعددة مثلما حدث فى شبكة تديرها ممثلة معروفة أو لعدم ثبوت الاتهام .. الخ وإذا أضفنا إلى ذلك بعض البنود الأخرى (مخالفة قانون الملاهى التى بلغت عام ١٩٧٨ وحدها ٢١٧ قضية) لارتفع الرقم السابق إلى حدود كبيرة وعلينا هنا أن نطرح السؤال التالى على بساط البحث - ما هى الاسباب الموضوعية لنمو واستفحال هذا النوع من الجريمة فى مصر ؟ خاصة إذا أدركنا أن هذه الجريمة قد تصدرت خلال العقدين الأخيرين قائمة الجرائم التى ترتكبها المرأة المصرية حيث كانت نسبتها ٣٧,٤ ٪ من مجموع جرائمها يليها القتل ثم تجارة المخدرات ؟

فى تقديرنا هناك تفاعلات ثلاثة أدت إلى تلك النتيجة هى :

أولا : مناخ مناسب يدفع باستمرار باتجاه الفساد الأخلاقى والانحراف الاجتماعى .

ثانيا : أزمة اقتصادية متفاقمة تتسع آثارها لتشمل قطاعات أوسع فأوسع لم تكن فى حقبة الستينات تدخل فى دائرة الخناق الاقتصادى (الفئات الوسطى) [٧٩] .

ثالثا : استعداد طبيعى مضغوط إلى أقصى حدوده بفعل الظروف السابقة لدى البعض يدفعهم بناء ثقافى ذات طابع باروكى* ففى ذرا المجتمع البورجوازى خاصة . تنطلق وسائل إشباع الرغبات المتناهية فى السوء والانحراف وتدخل فى كل لحظة فى نزاع مع القوانين البورجوازية نفسها وذلك

* الباروكية هى كل ما هو مظهرى وهجين .

حيث يغدو الاستمتاع ضرباً من الفجور وحيث يختلط الذهب بالوحل والدم ، تسعى الثروة النابعة من المقامرة والمضاربة بطبيعة الحال إلى وسائل الإشباع [٨٠] .

ويتمثل الجانب الاقتصادى للمشكلة فيما يخلفه المجتمع الرأسمالى دائماً من سلع جديدة ومعها تظهر رغبات وحاجات جديدة قد يقصر الفرد فى إشباعها وهذا ييسر سبل الاتجار بالأجساد [٨١] ولعل زبائن الشقق المفروشة بما أتاحوا من مناخ فاسد قد أضاف المزيد من عوامل التفكك والقلق النفسى . تترك لمهندس شاب - زوج لإحدى السيدات اللاتى تعرضن لمعاكسات زبائن هذه الشقق - يعبر عن هذا القلق يتحدث بمرارة قائلاً (تصور زوجتك طالعة الأسانسير وراكب معاها واحد وبدون معرفة سابقة يقوم يقدم لها زجاجة بارفان .. معناها إيه .. الواحد يرتكب جريمة ويضيع مستقبله ويشرد أسرته ويقتل مين .. كلب متصور كل نساء القاهرة رخيصات يحصل عليهن ببلوزة وزجاجة بارفان) [٨٢] وهذا هو طبيب شاب يعبر عن معاناته بفعل التناقضات القائمة (فى الوقت الذى تركب فيه شغالة تعمل مع مدام (نرى) - قوادة كبيرة - سيارة مرسيدس من طراز (s٢٢٠) ثمنها كذا ألف جنيه يعنى يا محترم ثمن العربية يساوى مرتبى فى كذا سنة دون أن أنفق ولا مليم .

إذا حاولنا أن نحدد العلاقة بين وقائع ومعطيات الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها الفقراء أصلا ممثلة فى أزمة الإسكان وبين جريمة البغاء نكتشف ما يلى :

أولا : أشار تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب إلى ذلك الارتباط حيث جاء فيه (إن هذا التكدس وهذه الظروف قد أدت إلى انتشار الانحراف والرذائل وما يستتبعها من جرائم [٨٣] وقد أوضحت إحدى دراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هذا الارتباط حيث تبين من إحصاء عام ١٩٧٦ أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من ١٧,٩ ٪ فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٢٤,٩ ٪ فى تعداد عام ١٩٧٦ كما زادت أيضاً نسبة الإناث اللواتى لم يسبق لهن الزواج أكثر من الذكور ويرجع ذلك إلى أثر التعليم والظروف المعيشية وأزمة الإسكان فى رفع سن الزواج [٨٤] إن التكدس الحادث فى الإسكان - حيث تصل إلى ٢,٥ فرد/ غرفة وإقامة ١٠٠ ألف أسرة فى المقابر هو تركيز جبرى للخطيئة والذين لم ينغمسوا بعد فى دوامة الدمار الأخلاقى الذى يحيط بهم يغوصون يومياً إلى الأعمق ويفقدون يومياً مزيداً من قدرتهم على مقاومة إفساد الأخلاق وتأثير الحاجة والعفن والشرور المحيطة [٨٥] .

ثانيا : فى دراسة أعدتها مجموعة عمل من مديرية أمن الجيزة برئاسة العميد على حلمى عن ظاهرة خطف البنات وعلاقتها بالأوضاع الاقتصادية أكدت الدراسة أن ٩٥ ٪ من جرائم الخطف كانت لممارسة الجنس وأن أغلب الجناة من محدودى الدخل وأرجع ذلك إلى **الأزمة الاقتصادية وأزمة الإسكان** وبالتالى ارتفاع تكاليف الزواج وانتشار أفلام الجنس والرعب واخيراً أوصت الدراسة بتيسير نفقات الزواج على الشباب لأن الجريمة غالباً تكون لإرضاء الغريزة [٨٦] وقد أدى تفاقم الظاهرة وانتشار (خطف البنات) إلى تناول العديد من المهتمين بالقضايا الفكرية الجادة لها فالدكتورة نوال السعداوى

ترى أن الازدواجية تقود بطبيعة الحال إلى التناقضات حيث أن حوادث الاعتداء الجنسى على البنات والأطفال ليست بالقليلة فى مجتمعنا لأن مثل هذه الحوادث لا يدرى عنها أحد وإذا ضبطت بالصدفة فإن كثيراً من الأسر تتكتم الأمر حفاظاً على سمعة الأسرة وبناتها [٨٧] والجديد فى ممارسة هذه الجريمة (جرائم احتراف البغاء) هو الارتفاع الملحوظ وغير العادى فى انحراف الطالبات وانغماسهن فى هذه الممارسة ويؤكد هذه الحقيقة حسين نعمان - وكيل النائب العام للآداب - قائلا (للأسف فإن ظاهرة انحراف الطالبات منتشرة بشكل يفوق كل ما نتصوره لكن اللاتى يقعن فى أيدى الشرطة نسبتهن ضئيلة) [٨٨] ويحدثنا أحد رجال الآداب " المقدم أسامة عبد الجواد رئيس مكتب مكافحة الآداب بالقاهرة - عن هذه الظاهرة فيقول إن صغر السن بالنسبة للقوادة حتى وصل إلى ١٨ سنة وزيادة نسبة المتعلمات فيهن وظاهرة الانتقال من الحوارى والمناطق الشعبية إلى الشوارع والمناطق الراقية بالذات وعمارات التمليك وانتقال مكان القوادة أخيراً إلى الجلوس فى أماكن فى مستوى الشيراتون والهيلتون [٨٩] لقد تركزت جرائم المرأة المصرية خلال السنوات الخمس عشر (١٩٧٣ - ١٩٨٨) على جرائم خمس تتصدرها جريمة البغاء حيث مثلت ٣٧,٤ ٪ من مجموع جرائمها ولا شك أن القفزة التى شهدتها دخول هؤلاء البغى بفعل التضخم والانفتاح والاهتمام بالسياحة على حساب تنمية روح الإنتاج والعمل الجاد وفى غياب خطة تطوير مستمرة للاقتصاد الوطنى كل ذلك دفع بدخولهن من ٤ جنيهات فى المتوسط يوميا لأكثر من مائتى جنيهاً يومياً ، وهو ما يؤدى فعل السحر لدفع المزيد من الفتيات إلى أتون ذلك المستنقع الآسن ، أضف إلى ذلك البنيان الثقافى المشوه الذى يرادف بين الحرية والفوضى والذى يتحكم فى وسائل الثقافة والفنون والإعلام عامةً حيث تسود القيم التجارية القائمة على الربح من وراء عرض أفلام الجنس والرقصات العارية وأجسام النساء وتأوهات المطربين والمطربات ليل نهار فى الراديو والتليفزيون وعرض الأفخاذ والنهود العارية فى صفحات المجلات [٩٠] .

ومن الأمور المؤسفة والتى عمقت مشاعر العداء والكراهية من المصريين تجاه العرب والتى استثمرها السادات فيما بعد - هو ارتباط هذه الممارسة غير الإنسانية وغير الأخلاقية بالسياح العرب وبخاصة عرب النفط لدول الخليج وقد حاولنا تتبع هذه الظاهرة فيما بعد عام ١٩٧٨ وبخاصة بعد توقيع السادات لمعاهدة كامب ديفيد فى سبتمبر عام ١٩٧٨ وانحسار موجة السياح العرب بعد عام ١٩٧٩ ، فوجدنا تقلصاً ذا دلالة فى حجم القضايا المقدمة والمضبوطة فى مجال البغاء .١٤

فيذكر تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ بأن جريمة ممارسة البغاء عادة قد انخفضت عام ١٩٩٤ إلى ٤٦٥ قضية وفى عام ١٩٩٥ زادت إلى ٥٤٢ قضية فإذا أضفنا إليهم إدارة محال للبغاء والاتجار بالبغاء واستغلاله داخل وخارج البلاد والتحريض علناً على الفسق والفعل الفاضح علناً ومخالفات قانون الملاهى والأندية ... الخ فإن الرقم يرتفع إلى ٣٨٥١٦ قضية عام ١٩٩٤ وإلى ٤٤١٨٠ قضية عام ١٩٩٥ [٩١] .

* * *

ثانيا: الاختلاس والرشوة

تمثل عملية الاختلاس والرشوة فى المجتمع الرأسمالى الحديث إحدى أهم أدوات عالم المال والتجارة فى نمو الثروة وتوسيع دائرة التبادل الاقتصادى .

وإذا أضفنا إليها إثر الإعلان والدعاية لأمكننا أن نحدد ضلعين من اضلاع المثلث الذى تتأسس قاعدته على مدى تنوع الهيكل الاقتصادى وطبيعة دورة الانتاج والتوزيع فى المجتمع الرأسمالى المعاصر .

وبرغم ما تحتويه القوانين السائدة فى مختلف المجتمعات من نصوص تجرم هذه الممارسة وتحرمها ، فإن ذلك لم يحل يوماً دون إتيانها والاستمرار فيها بيد أنه حينما تتسع دائرة هذا السلوك ، وتتصادم بصورة مكشوفة مع القانون السائد لا يجد القائمون على النظام والدولة من وسيلة سوى اللجوء إلى النص وتوجيه بعض الضربات لتحجيم هذا السلوك ووضعه فى إطاره الذى لا يهدد البناء الاقتصادى والاجتماعى ككل و هذا ما أظهرته تجارب مختلف الأنظمة الحديثة ، ولعل أبرز ما كشفته لجنة السناتور " تشيرش " عضو مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٧٤ والذى جاءت أعمال لجنته بعد أن زكمت الأنوف رائحة الرشاوى والفضائح المالية التى تقوم بها الشركات الأمريكية وشراء ذمم بعض كبار المسئولين فى كافة دول العالم لتسهيل مبيعاتها حيث قال : ورماً خبيثاً يعمل الآن على الفتك بالمجتمع الغربى إنه الفساد بعينه [٩٢] .

ويظهر البيان التالى صورة لحجم الرشاوى التى قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل مبيعاتها على مستوى العالم عام ١٩٧٥ :

جدول رقم (٢٦)

بيان بالرشاوى والشركات الامريكية التى دفعتها

والاشخاص والدول الذين تسلموا هذه الرشاوى حتى عام ١٩٧٥

المؤسسة	مبالغ الرشوه بالمليون دولار	المستلم
* اكسون	٤٩,٠٠	احزاب ايطالية
* اكسون	١,٢٥	احزاب كندية
* غولف اويل	٠,٠٥	للدعاية الامريكية في لبنان
* غولف اويل	٤,٨٠	الحزب الحكومى فى كوريا الجنوبية
* جولف اويل	٠,٤٦	رئيس بوليفيا باريانتوس
* موبيل اويل	٢,٠٠	الاحزاب الايطالية
* فيليبس بتروليوم	٠,٠٧	للموظفين الاجانب والمستشارين
* نورثروب - اليكترونيك	١,٨٠	للعملاء السويسريين
* نورثروب	٣٠,٠٠	مستشارين اجانب
* لوكهيد ، صنع طائرات	٧,٩٠	اجانب اصحاب نفوذ
* لوكهيد	١,١٠	شخصيات هولندية كبيرة
* لوكهيد	٠,١١	موظفون مكسيكون
* لوكهيد	٣,٢٠	ماروبيني كورب - اليابان
* لوكهيد	٧,١٠	يوشيهو كوداما - اليابان
* لوكهيد	٢,٨٠	موظفون باهانيون
* لوكهيد	٠,٢٠	ضباط سلاح الجوى الكولومبي
* جاك دونالد دوجلاس صنع طائرات	٢,٥٠	موظفون حكوميون ومدراء خطوط جوية
* غرومان ، صنع طائرات	٦,٠٠	وسيط من أجل ايران
*روكويل انترناشيونال - صنع طائرات	٠,٥٧	موظفون حكوميون اجانب
* جنرال موتورز	٠,١٠	احزاب كندية
* جنرال موتورز	٠,٢٥	جماعات سياسية في كوريا الجنوبية عام ١٩٧٢
* جنرال موتورز	٠,٢٣	وزارة الدفاع كوريا الجنوبية عام ٧٤. ١٩٧٥
* ج د سيرلس صناعة ادوية	١,٣٠	موظفون حكوميون أجانب
* شيرنيغ - بلاف صناعة الادوية	٠,٢٠	
* يونايتد براندس ، مؤسسة الموز	١,٢٥	موظفون حكوميون فى الهندوراس
* يونايتد براندس	٠,٧٥	موظفون حكوميون ايطاليون

المصدر : مجلة اليقظة ، الكويت العدد (٤٧٧) بتاريخ ٥ إبريل "نيسان" ١٩٧٦ .

إذا حاولنا الانتقال فى معرض تشريحنا للواقع الاجتماعى فى مصر فى ظل شروطنا الثلاثة التى

أشرنا إليها من قبل فإن التناول العلمى لظاهرتى الاختلاس والرشوة تؤكد على أنهما ليستا بجديدتين على واقع الحال فى بلادنا فمع كل منعطف من المنعطفات الحادة التى صاحبت عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى يكون الاختلاس و الرشوة إحداهما أو كليهما معاً ضرورة منطقية وأهم ما يجب الإشارة إليه هنا أن غياب الرقابة الشعبية والجماهيرية على وسائل وأدوات الإنتاج وغياب المشاركة السياسية من جانب المنتجين وشكلية المؤسسات السياسية وفردية اتخاذ أخطر القرارات كل هذه العوامل لعبت دورا بارزا فى تفشى هذه الجرائم ولذلك فإن الضرورة العلمية تقضى بتناول هاتين الجريمتين فى سياق ارتباطهما بظاهرتى الفساد الإدارى والسياسى وبالتالى استعراضها كجزء من السياق الاجتماعى العام أى فى ضوء اتجاهات المجتمع وقيمه ونظرة الفئات الاجتماعية المختلفة لهذه الجريمة أو الظاهرة [٩٣] .

يعرف قانون العقوبات المصرى جريمة الاختلاس بأنها (تصرف الشخص فى شىء تصرف مالكه علما بأن هذا الشىء ملك الدولة وليس ملكا للأفراد) * .

والحقيقة أنه مع اتساع نطاق الملكية العامة بعد تأميمات ١٩٦١ ، تحولت جرائم السطو وصراع الأفراد على الملكية من دوائر المنازعات المدنية إلى دائرة الاختلاس باعتبار الشىء محل النزاع قد بات من الملكية العامة فعلى سبيل المثال بينما لم تسجل الإحصاءات الرسمية فى مصر عام ١٨٩٨ أى واقعة اختلاس فإن عام ١٩١٨ قد شهد عشر حالات اختلاس زادت عام ١٩٢٨ إلى ٣٥ ثم إلى ٢٢٠ حالة اختلاس عام ١٩٥٨ وبعدها بعشر سنوات ١٩٦٨ سجلت ٦٣٩ حالة اختلاس انخفضت بعد ذلك عام ١٩٧١ إلى ٣٦٢ حالة معظمها تبديد وفقد فى عهد حكومية ومخزنية [٩٤] وفى السنوات الخمسة عشر الأخيرة فى مصر لوحظ كثرة عدد قضايا وحوادث الاختلاس وكذلك تنوعها بصورة مذهلة (اختلاس من البنوك ، الحوادث المخزنية .. الخ) واتساع القاعدة الاجتماعية للمشاركين فيها وهو ما تحجم أجهزة الإحصاء والتفتيش عن نشر تقارير تفصيلية بشأنها وإن كان من الممكن من خلال المتابعات اليومية اكتشاف مدى صحة هذه النتيجة .

ويفسر أحد المتخصصين حقيقة أن جرائم الاختلاس قد اجتذبت بعض الذين يشغلون مستويات وظيفية عالية بعد ان كانت مقصورة على المستويات الدنيا والفقيرة ، بسبب ظهور مغريات استهلاكية تمثلها البضائع المستوردة وإمكانية تشغيل رؤوس الأموال الصغيرة فى أعمال مربحة مثل تجارة الشنطة وتشغيل وتأثيث الشقق المفروشة للسياح العرب .. الخ [٩٥] .

كل ذلك خلق بقنواته الضرورة المنطقية لاستمرار وتزايد جرائم الاختلاس وإذا أضفنا إلى كل ذلك

---

* نشرت الاهرام ١٩٨٤/١/١٦ في صدر صفحاتها عن (إحالة ٧ متهمين لأمن الدولة في قضية انحرافات جامعة المنصورة) وهؤلاء من كبار الأساتذة والعمداء بالجامعة المذكورة ! ! وكذلك إحالة عميدة معهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة إلى النيابة العامة بسبب اكتشاف اختلاسات فى المعهد وكذلك رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية عام ١٩٩٦ (المهندس الحبّاك) .. الخ .

الارتفاع المستمر والجنونى فى أسعار جميع السلع والضروريات مما يجعل المرتبات غير كافية مع ضرورة محافظة بعض الفئات الاجتماعية (أعضاء مجالس الادارة ووكلاء الوزارات مثلاً) على مستواهم المعيشى الذى وفرته سنوات الستينات لأدركنا طبيعة المناخ الاقتصادى الذى يفرض الانحراف على عدد من هؤلاء .

وقد أخذت حوادث الاختلاس فى الزيادة بعد ذلك ففى عام ١٩٧٩ بلغت أعدادها التى أبلغت لوزارة المالية فحسب ١٩٢ حادث وتم حصر قيمتها التى تجاوزت ٤٢١ ألف جنيه [٩٦]

جدول رقم (٢٧)

بيان بحوادث الاختلاسات التى ابلغت لوزارة المالية

السنوات	عدد الحوادث والقضايا	المبالغ المختلسة	المبالغ المحصلة
١٩٧١	١٥١	غير مبين	غير مبين
١٩٧٢	١٦٢	غير مبين	غير مبين
١٩٧٣	١٧٠	غير مبين	غير مبين
١٩٧٤	١٨٨	غير مبين	غير مبين
١٩٧٧	١٦٦	٣٥٦	٧٤
١٩٧٨	١٥٨	٢٠١	٤٠
١٩٧٩	١٩٢	٤٢١	١٨٦
١٩٨٣	٧٣١	..	...
١٩٨٤	٥٦٤	...	...
١٩٨٦	١٧٨٠	...	...

المصدر : د . إبراهيم أبو غار ؛ تحليل جرائم الاختلاس من خلال الجهاز الإدارى والسلطة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، أبحاث غير منشورة ص ٣٨. أما أعوام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٧٩ فمصدره وزارة المالية ، الإدارة العامة للتفتيش المالى والمراجعة العامة لحوادث الاختلاسات ص ٩ . أما أعوام ١٩٨٣ وما بعدها فمصدرها د. صلاح منسى مرجع سابق ص٢٢٣ .

هذا الجدول لا يشتمل بالقطع على ما أظهره مسلسل فضائح محاكمات البنوك طوال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ والتى يبدو من خلالها أن حجم عمليات السطو على ودائع المدخرين ومنح قروض بدون ضمانات كافية قد تجاوز ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات العشر (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

ومن جهة أخرى فحسب التوزيع الإدارى للجهات التى وقعت فيها حالات الاختلاس يظهر أن قطاع التعليم يأتى فى المقدمة يليه الحكم المحلى ثم وزارة المالية نفسها [٩٧] .

وفقا للدراسة الجيدة التى قام بها د. صلاح منسى ومعاونوه حول الجريمة فى مصر ومن واقع تقارير النيابة الإدارية لجريمة الاختلاس والتى تحال إلى النيابة العامة لخطورتها فإن فترة الدراسة الأولى (٦٣ - ١٩٧٠) والتى شملت ٤٩ شهراً بلغت هذه القضايا ١٢٣٥ قضية اختلاس وإذا أضفنا إليها قضايا التزوير (وعددها ١١٧٤ قضية) والرشوة (٢٨ قضية) فإن العدد يصل إلى ٢٦٩٠ قضية بنهاية عام ١٩٧٠ قفز العدد بعد ذلك خلال فترة الدراسة الثانية (٧٥ - ١٩٨٢) والتى شملت ٤٥ شهراً فقط إلى ١٣٧٨ قضية اختلاس و١٦٤٤ قضية تزوير و١٦٣ قضية رشوة فيصل العدد إلى ٣٢٢٥ قضية [٩٨] .

بيد ان ملامح الصورة لاتتوقف هنا فقد ازدادت المخالفات المالية والإدارية بشكل ملحوظ خلال السبعينات والثمانينات عما كان عليه الحال فى الستينات والخمسينات وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٢٨)

جرائم الاختلاس والمخالفات المالية والادارية

خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٧

السنوات البيان	١٩٦٧	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جرائم اختلاس	...	...	٧٣١	٥٦٤	٥٠٦	١٧٨٠	١١٣
مخالفات مالية	٨١٢٨	٩٣٦٢	٨٥٢٨	...	...	٣٢٢٨٦	٢٥٧٥٠
مخالفات ادارية	١٣٢٦١	١١٧٩٢	١١٢٦٤	...	...	٢٢٤٤٦	١٩٥٧٢

المصدر : د . صلاح منسى ، مرجع سابق ص ٢٢٣ .

... بيانات غير متاحة

فإذا كانت الجرائم المحالة من النيابة الإدارية إلى النيابة العامة قد تقلصت كما يبدو من البيان السابق فإن التخفيف التشريعى الذى أدخل على قانون العقوبات المصرى بهدف إضفاء درجة من المرونة نظراً لاتساع دائرة المخالفات المالية وجرائم الاختلاس ومن هنا انخفضت أعداد جرائم الاختلاس ظاهرياً مقابل حدوث قفزة كبيرة فى المخالفات المالية والإدارية فى الثمانينات . وتكشف تقارير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة عن جوانب أخرى من الصوره حيث بلغ عدد القضايا التى تم ضبطها بمعرفة الإدارة العامة وفروعها الجغرافية عام ١٩٩٢ نحو ٣٥٢٠ قضية قفزت فى العام التالى (١٩٩٣) إلى ٧٢٢٧ قضية موزعه كالتالى :

جدول رقم (٢٩)

القضايا التى تم ضبطها بمعرفة الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة خلال عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣

م	نوع القضايا	١٩٩٢	١٩٩٣	المبالغ المضبوطة بالمليون	
				١٩٩٢	١٩٩٣
١	التزييف والتزوير	٢٧٢٦	٢٢٢٦	...	...
٢	الاختلاس	٤٤٢	٦٧٠	١٩,٥ + ٤ مليون دولار	٣٦,٣
٣	الرشوة	١٦٤	١٥٩	٧٣٤ ألف جنيه	٣,٧
٤	النقد والتهريب	١٨٨	٢٤١	١٢,٨	١٥,٦
٥	تنفيذ الأحكام	-	٣٩٣١	-	-

المصدر : *وزارة الداخلية "مكافحة جرائم الأموال العامة" الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ١٩٩٤ ص ٧*

(...) بيانات غير متاحة

ومن ضمن أسباب انخفاض معدلات ضبط جرائم التزييف والتزوير فى الفروع الجغرافية للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة هى :

١ - تغيير وإحلال رؤساء وضباط أقسام مكافحة جرائم الأموال العامة واستبدالهم بآخرين ليس لديهم الخبرة الكافية .

٢ - اهتمام مديريات الأمن وتركيزها على مكافحة جرائم الإرهاب وإشراك رؤساء وضباط الأموال العامة فى الكمائن والمأموريات المتعلقة بمكافحة جرائم الإرهاب [٩٩]

ومن الأمور ذات المغزى فى هذا السياق - التى قد تكون للمصدقة وحدها دوراً فى هذا - زيادة أعداد حوادث الحريق فى مصر ، والتى كشف التحقيق للكثير منها أنه ذو شبهة جنائية بهدف إخفاء اختلاسات أو تلاعب فى عهد مالية والجدول التالى يشير إلى هذه الظاهرة :

جدول رقم (٣٠)
حوادث الحريق والإنقاذ والإصابات والوفيات وقيمة المعرض للخطر والخسائر خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠

السنوات	عدد حوادث الحريق	عدد حوادث الانقاذ	عدد الاصابات	عدد الوفيات	قيمة المعرض للخطر بالمليون جنيه	قيمة الخسائر بالمليون جنية
١٩٧٤	١٠٨٤٠	١٠٩٠	٦٩٠	١٥٣	٧٥١,٤	٠,٩
١٩٧٥	١٢٧٤٢	١٠٧١	٧٤٩	١٧٥	١٣٧٢,٣	٢,٣
١٩٧٦	١٤٤٠٩	١١٩٧	٧٤٠	١٥٨	١١٧٢,٩	٤,٦
١٩٧٧	١٤٢٢٨	١١٣٦	٩٨٠	٣٤٢	١٧٧٣,٥	٣,١
١٩٧٨	١٤١٧٢	١٢٢١	٨١٠	٢٠٢	١١٧٢,٠	٦,٣
١٩٧٩	١٥٩١٨	١٢٨١	٧٣١	١٧١	١٢٣١,٠	٦,٠
١٩٨٠	١٥٧١٣	١١٨٤	٩٨٠	٢٩١	١٣٤٣,٦	٣,٦

المصدر : *وزارة الداخلية ، قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة ، إدارة الإحصاءات المركزية .*

هذه هى بعض الأسباب وراء الزيادة الملحوظة لانغماس قطاعات وظيفية فى تعاطى الاختلاس فالفساد الإدارى هو نتيجة طبيعية للتفكك فى البناء الاجتماعى مما يؤدى فى عملية تغذية عكسية إلى عدم التوافق بين أهداف المؤسسات الرسمية الإدارية والحكومية من جهة وبين أعضائها من جهة أخرى [١٠٠] والجديد أيضاً فى ظاهرة (جريمة) الاختلاس هو زيادة المبالغ المختلسة لتصل إلى مليون جنيه كما هى حالة بنك مصر وشركة النصر للزجاج والشركة المصرية للأخشاب ، ووزارة الاقتصادوالشركات القابضة فى ظل عمليات الخصخصة الواسعة الانتشار ... الخ .

وتقرر هذه الممارسات بدورها قيما خاصة بها فشعار (المال السايب يعلم السرقة) أو شعار (اسرق الحكومة قبل أن تسرقك ... الخ) تمثل نسقاً للقيم يسعى لتكريس وجوده باستمرار فى واقعنا الجديد [١٠١] .

وإذا حاولنا تناول ظاهرة الرشوة فأول ما يواجهنا من حقائق هو غياب أى بيانات صحيحة ودقيقة تنسجم مع الانتشار غير العادى لهذه الظاهرة وهذا بلا شك من طبائع الأشياء حيث طقوس (التعاطى) لهذه الجريمة – من حيث السرية والسرعة – حائلاً منيعاً لجهاز الضبط وبالتالى من حصر الحجم الفعلى لها [١٠٢] .

وتعرف المادة ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات المرتشى بأنه (**كل موظف عمومى يطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه**) [١٠٣] وإذا أضفنا إلى التعاطى المباشر للرشوة استعمال السيارات الحكومية فى الأغراض الخاصة باعتبارها جريمة رشوة (كما كيفتها الجهات القانونية الحكومية) تبدو المؤشرات مفزعة ، فخلال عام

١٩٨٣ وحدة تم ضبط نحو ٥٠٧٧ سيارة حكومية تعمل فى غير أغراضها الرسمية بينما كان الرقم فى العام السابق لا يتجاوز ٣٥٥٥ مخالفة [١٠٤] وخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٨٣ وحدهما تم ضبط أكثر من ١٧٢١ سيارة حكومية أحيل معظمها إلى النيابة الإدارية التى أظهرت بدورها أن حصيلة عام ١٩٨٢ وحده كانت أكثر من ١٠٧٠٠ مخالفة إدارية و٥٤٥ حالة باختلاس وتزوير وسرقة وإهمال جسيم ونحو ٧٠١٠ مخالفة مالية [١٠٥]. وفى عام ١٩٨٧ بلغت عدد المخالفات الإدارية نحو ١٩٥٧٢ والمخالفات المالية ما يزيد عن ٢٥٧٥٠ مخالفة (انظر جدول رقم ٢٨) .

والحقيقة أن مظاهر الرشوة والاختلاس تتعدد وتتباين إلى درجة معقدة للغاية فعلى سبيل المثال فى دراسة قامت بها مجموعة عمل من ضباط السكة الحديد تبين أن أعداد من تم ضبطهم يتهربون من دفع ثمن التذكرة مثير فبينما كان عدد هؤلاء الأشخاص عام ١٩٧٥ نحو ٣٨١ ألفا نجدهم قد تزايدوا فى العام التالى إلى ٤٩٥ ألفاً ثم إلى ٦٠٧ آلاف عام ١٩٧٧ [١٠٦].

كما تبين أن عدد قضايا المهربات الجمركية فى السكة الحديد قد ازدادت من ٤٦ قضية عام ١٩٧٥ إلى ١١٨ ثم إلى ١٨٥ عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالى [١٠٧].

وتشير بعض تقارير الأمن العام إلى تطور الجريمة الاقتصادية فى مصر خلال عقد الثمانينات بصورة جديرة بالتأمل والبحث ووفقا لها فقد زادت جرائم السرقة وإصدار شيك بدون رصيد وجرائم خيانة الأمانة والتزوير فى المحررات العرفية وجرائم النصب وغيرها بصورة كبيرة وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣١)

تطور جنح وجنايات الجريمة الاقتصادية فى مصر

خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨

الجنح / السنوات	سرقة	شيك بدون رصيد	خيانة امانه	تزوير محرر عرفي	نصب	الحصول على مال بالتهديد
١٩٨٠	١٦٩١١٨	١٠٧٥٣	٤٤٥٠٦	٥٩٤	٢٠٩٠	٥٣
١٩٨١	١٥٧٥٢	١٠٨٨	٥٠٢١٩	٨٥٨	١٩٠٤	٥٤
١٩٨٢	١٤٧١٢	١٥٥٧١	٣٤٠٦١	١١٨٦	١٨٤٦	٢٩
١٩٨٣	١٦٣	١٩٠٤٠	٢٦٢٦٧	١٠٤١	١٥٧٣	١٩٨
١٩٨٤	١٦٤٧٩	٢٠٢٦٧	٣١٩٥٣	١٤٢١	١٩١٥	٤٦
١٩٨٥	١٧٨٢٦	٣٤٢٨٥	٣١١٦٨	١٠٩٠	١٩٤١	٨٣
١٩٨٦	١٧٩٧٢	٤٤١٨٠	٣٧٤٥٤	١٧٩٠	١٨٩٢	٣٥
١٩٨٧	٢٠٥٥١	٦٥٨١٧	٣٦٤٩٧	١٢١٢	١٤٧٩	٩٩
١٩٨٨	١٩٦٤٢	٨٥٢٢٢	١٢٤٤٠١	١٣٤٦	١٣١٣	٧١

المصدر : د. صلاح منسى - مرجع سابق ص ٣٠٤ .

وإذا أضفنا إلى هذا الواقع ما أفادت به مباحث الكهرباء حول القيمة التقديرية لجريمة سرقة الكهرباء والتى تصل إلى أكثر من ٤ مليون جنيه سنويا [١٠٨] تبين لنا إلى أى مدى يتجسد السلوك اللا انتمائى للمواطن المصرى وقد يكون من الإنصاف القول بأن الشعور العام السائد لدى قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية والمدعوم بمسلسل فضائح سرقات كبار رجال الدولة والرأسماليين يرسخ على الجانب الآخر وعياً زائفاً بأن الحل الأمثل هو " سرقة الحكومة قبل أن تسرقك " وليس البحث عن مخرج شعبى وديموقراطى للمأزق الذى تعيشه مصر منذ سنوات طويلة .

ثالثاً: سرقة السيارات

شهدت السنوات العشرين الأخيرة زيادة كبيرة فى أعداد السيارات المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية وتصدرت الزيادة فى أعداد السيارات الخاصة (الملاكى) بجميع أنواعها قائمة السيارات المرخص لها فى أنحاء الجمهورية حيث ازدادت الأخيرة من ١٥٣ ألف سيارة ملاكى عام ١٩٧٣ إلى ٤١٥ ألف سيارة عام ١٩٨٣ ثم إلى ١٫٣ مليون سيارة بنهاية ١٩٩٣ [١٠٩].

وتشير بعض الإحصاءات المتاحة ان متوسط عدد السيارات المستوردة سنويا خلال السنوات العشر (٧٤ - ١٩٨٤) كانت تتراوح بين ٤٠ ألف سيارة إلى ٦٥ ألف سيارة سنويا وأنها قد زادت عن هذا المعدل فيما بعد ذلك [١١٠].

وتعبر هذه الأرقام عن حالة من الرواج التجارى من ناحية ، كما أنها تعكس درجة من الحراك الاجتماعى لدى فئات اجتماعية ومهنية محددة بفعل نواتج الحقبة النفطية من ناحية أخرى .

بيد أن الوجه الآخر للعملة ، هو الزيادة المطردة فى أعداد العاطلين والباحثين عن عمل من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة ، والذى قدرها نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والتخطيط (د. عبد الرازق عبد المجيد عام ١٩٧٩) بأكثر من مليون ونصف المليون عاطل كما أن إضافة أوضاع العاطلين بصورة غير رسمية (البطالة المقنعة) وتكدس المصالح والمؤسسات الحكومية بأعداد تفوق مستوى حاجات تسيير دولاب الإنتاج الحكومى تعطى ملامح قاسية لواقع اقتصادى - واجتماعى ونفسى يعيشه هؤلاء الشباب فى وقت شهدت فيها البلاد قفزات جنونية فى أسعار كافة الضروريات المعيشية .

وهكذا برزت إلى سطح الحياة فى مصر أشكال جديدة للجرائم الاقتصادية أبرزها جرائم سرقة السيارات التى تؤكد الدوائر الأمنية المسئولة أنها أخذت مكان الصدارة فى جرائم الشباب بعد عام ١٩٧٥ .

والحقيقة أن معظم البيانات الإحصائية المتاحة تتسم بقدر عال من التضارب والغموض ويزيد من صعوبة الحصر الفعلى لهذه الممارسة المنحرفة والموجهة إلى أحد أشكال الملكية الخاصة ثلاثة أسباب :

السبب الأول : شروط الكتمان والسرية التى تغلف تلك الدراسات التى أعدتها إدارات وزارة الداخلية حول هذه الظاهرة .

السبب الثانى : تورط أعداد ليست قليلة من ابناء بعض كبار رجال الدولة فى تشكيل عصابات منظمة لسرقة السيارات* ونجاح بعض الوساطات فى احتواء الوضع وعدم عرضه على النيابات المختصة وبالتالى القضاء وهو ما يؤدى تلقائياً إلى عدم حصره فى إحصائيات الأمن العام [١١١] .

السبب الثالث : أن عمليات ضبط سرقة السيارات ما زالت دون مستوى ٣٥ ٪ من جرائم سرقة السيارات سنوياً ، وبالتالى فإنه من الصعب الاعتماد على الأرقام الرسمية المتاحة باعتبارها تمثل الحجم الحقيقى لهذه الممارسة الإجرامية الجديدة ففى عام ١٩٧٧ لم تتجاوز نسبة ما تم ضبطه من إجمالى هذه الجرائم ٢٩ ٪ وفى عام ١٩٨٢ وصلت إلى (٣٨ ٪) ثم بلغ ما تم [١١٢] ضبطه عام ١٩٩٥ نحو ١١٠٧ سيارة بنسبة ٦١٪ من إجمالى السيارات المبلغ عنها .

وتشير نفس المصادر الأمنية إلى التقلبات من عام لآخر فى عدد حوادث سرقة السيارات حيث لا تحتفظ بمعدل مستقر ، ففى عام ١٩٨٢ بلغت حجم الحوادث المسجلة لدى أجهزة الأمن ١٩٥ حادثة سرقة قفزت فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٣ وحدة إلى ٣٢٦ حادثة سرقة جديدة ثم بلغت عام ١٩٩٥ نحو ١٨٠٨ سيارة مسروقة [١١٣] وقد قامت مجموعة بحث من خبراء المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، بتحليل مرتكبى بعض هذه الجرائم من واقع البيانات التى أتاحتها مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية - فتبين أن ٧٥ ٪ من مرتكبى هذه الجرائم من الشبان دون سن الثلاثين سنة .

فمن جملة ٢١٢١ جنحة سرقة سيارات قدمت للقضاء - بخلاف ما لم يقدم للقضاء ولا يعرف مرتكبوه خلال العشر سنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٢) تبين أن ١٧١٦ جنحة قام بها أفراد دون سن الثلاثين عاما [١١٤] .

جدول رقم (٣٢)

تحليل لجنح سرقة السيارات وفقا لفئات العمر على مستوى الجمهورية خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢

١٨ - ٢٠ سنة	٢٠ - ٣٠ سنة	٣٠ - ٤٠ سنة	٤٠ - ٥٠ سنة	اكثر من ٥٠ سنة	لم يتبين	الجملة
٣٨٠	١٣٣٦	٣٩٤	١٠١	٩١	١١٧	٢١٢١

المصدر : اطلس الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥ .

* نشرت الصحف المصرية فى شهر إبريل ١٩٩٥ أخباراً مثيرة حول ضبط عصابة لسرقة السيارات يتزعمها نجل لأحد وزراء الداخلية السابقين فى عهد السادات .

فإذا تذكرنا أن هذا العدد (٢١٢١ جنحة سرقة سيارة) لا تمثل فى المتوسط سوى ٣٥٪ من إجمالى حوادث سرقة السيارات لأدركنا مدى اتساع هذه الممارسة واتساع القاعدة الاجتماعية لممارسيها وتضيف دراسة أخرى حول جرائم الطلبة رتوشاً جديدة فى بلاتوه الحزن الاجتماعى للوطن ، فعدد الطلبة المتهمين فى سرقة السيارات خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ فحسب قد بلغوا ١٣٢ طالباً بنسبة ١٢,٨ ٪ من إجمالى جنح سرقة السيارات[١١٥].

وفى تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ سجلت الإحصاءات المبلغة نحو ١٨٠٨ جنحة سرقة سيارات لم يضبط منها سوى ١١٠٧ جنحة بنسبة ٦١٪ . هذا بخلاف جنح السرقات من داخل السيارات وعددها ٦٢٨٧ جنحة .[١١٦]

وإذا أخذنا التوزيع الجغرافى لحوادث سرقة السيارات التى تم ضبطها نجد أن ٥٥٪ منها تقع بالقاهرة تليها الأسكندرية بنسبة ٢٠٪ تقريبا تليها محافظة الجيزة بنسبة ١٣٪ تقريبا وهو ما يعد منسجماً مع حالة التركز النسبى فى عدد السيارات المرخصة بالمحافظات الثلاث.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى النتائج التى أظهرتها دراسة أخرى أعدتها إدارة الرقابة الجنائية والإحصاء بمصلحة الأمن العام عن ظاهرة انغماس الطلبة فى الجرائم خلال السنوات (٧٢-١٩٨٢) فقد تبين أن نسبة مشاركة الطلبة فى الجرائم المسجلة ازداد من ٢,٧٪ من إجمالى الجرائم المسجلة عام ١٩٧٧ إلى ٤,٨ ٪ عام ١٩٨٢ حيث بلغت عدد قضايا الجنايات التى ارتكبها طلبة خلال الفترة المشار إليها نحو ٥٩٤ جناية نصفها تقريباً جاء فى القتل العمد ثم الضرب المفضى إلى الموت وأخيراً هتك العرض [١١٧] .

أما جنح السرقة التى ارتكبها الطلبة فقد بلغت ١١٠٥ جنحة تركزت فى جريمة سرقة المساكن (٦٤٩) جنحة ثم سرقة متاجر (٢٩٣) ثم سرقة السيارات (١٤٢)جنحة وأخيراً سرقة المواشى (٢١) جنحة .

هذه المؤشرات تؤكد حقيقة واحدة أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخانقة تعزز أنماطاً سلوكية وممارسات من العنف والانحراف ينبغى التوقف عندها ليس من قبيل تغليظ العقوبات - وهو ما درج عليه أصحاب الملكيات الخاصة والقانونيون ورجال المال والأكاديميون - وإنما تحديد أطر اجتماعية واقتصادية لتجاوز المعطيات الراهنة بكل ثقلها النفسى على جيل بأكمله.

رابعاً: جرائم التموين

شهدت جرائم التموين بدورها قفزة كبيرة غير عادية بدأ من عام ١٩٧٤ فصاعدا ولعل الظروف الاقتصادية وما صاحبها من افتقاد السلع وحدوث اختناقات فى عملية التوزيع واتساع حجم النمو الطفيلى والسمسره والسوق السوداء قد أضاف الجديد من الأزمات لأصحاب الدخول المحدودة وأضاف على الجانب الآخر - أصحاب النشاط الطفيلى - مزيداً من الثروات .

تعطينا الأرقام الإحصائية المتاحة لدى أجهزة الأمن عن عدد القضايا التى قدمت للقضاء فحسب فى مجال التموين دلالة واضحة فقد قفزت من أقل من ٩ آلاف قضية عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٢٧ ألف قضية فى عام ١٩٧٨ ثم إلى أكثر من ١٠٠ ألف قضية عام ١٩٨٦ ثم عادت للانخفاض قليلاً عام ١٩٨٧ فوصلت إلى نحو ٨٨ ألف قضية زادت عام ١٩٩٤ إلى ٩٩٤٥٦ قضية ثم إلى ٩٦٩٧٦ قضية عام ١٩٩٥ (١١٨) .

جدول رقم (٣٣)

تطور قضايا التموين فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٧

السنة	المجموع	السنة	المجموع	السنة	المجموع	السنة	المجموع
١٩٧٠	٨٨٢٦	١٩٧٤	١٢٣٥٨	١٩٧٨	٢٧٤٢٤	١٩٨٦	١٠١٩٢٢
١٩٧١	١٠٥٥٢	١٩٧٥	٢١٥٣٢	١٩٨٣	٥٣٣٦٢	١٩٨٧	٨٧٨٩٠
١٩٧٢	١٠٢٩٧	١٩٧٦	٢١٧١٩	١٩٨٤	٦٥٨٦٠	١٩٩٤	٩٩٤٥٦
١٩٧٣	١٣٧٣٨	١٩٧٧	٢٢٠٨١	١٩٨٥	٨٧٣٠٩	١٩٩٥	٩٦٩٧٦

***المصدر** : تقارير مصلحة الأمن العام للسنوات المشار إليها*

والحقيقة أن هذه الأرقام برغم ضخامتها ، لا تعكس الحجم الحقيقى لممارسة السوق السوداء والمتاجرة غير المشروعة فى أقوات المواطنين وذلك لعدة أسباب :

الأول : أن هذه القضايا تقف عند حدود طبقية معينة ، بمعنى أن كبار التجار والمزارعين ومنهم بعض الساسة وكبار رجال الدولة يقومون بشكل محدد وواضح بخرق قواعد التسعيرة الرسمية دون أن يُقدم أحدٌ منهم للمحاكمة " مزارع الفاكهة والخضروات " وتقتصر حملات رجال الشرطة والتموين على صغار الباعة والجائلين الذين هم بدورهم ضحية لاختلال السوق أو السياسات السعرية . بل إن الكبار هؤلاء نجحوا فى الضغط على الحكومة حتى تم إلغاء التسعيرة الجبرية للسلع الزراعية والخضروات منذ عام ١٩٨٦ .

الثانى : بالرجوع إلى التوزيع التفصيلى لأنواع هذه القضايا تبين أن النسبة العظمى لها تتركز فى الخضر والفاكهة (٣٠٪ إلى ٥٠٪ تقريبا) يليها البقالة ثم المخابز وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣٤)

بعض قضايا التموين خلال الفترة من ٧١/١٩٧٨

نوع القضايا	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	١٩٧٨
مخابز	١٤٧٨	١٣٨٣	١٥١٨	١٠٨٩	١٨٩٧	٢١٧٥	٢٥٦٦	٣٥٧٢
بقالة	٩٢٥	١٠٣٠	٢٠٩٢	٣٣٥٤	٤٣٨٦	٤٨٥٥	٦٩٨٤	٨٥٤٠
خضر فاكهة	٤٣٣٢	٣٧٣٦	٤٧١٠	٤١١٠	٨٦٤٠	٨٠١٧	١٩٧٢	١٢٦٨٠
علاقة	٦٥٩	٤٧٥	٧٧٠	٧٣٢	١٠٠٢	٩٢٥	١٢٩٥	١١٩٦

المصدر : *تقارير الأمن العام مصلحة الأمن العام لأعوام من ٧١ - ١٩٧٨ .*

ومن الجدولين السابقين :

يمكن ملاحظة سلسلتين زمنيتين بينهما فروقات واضحة ما قبل ١٩٧٤ وما بعدها حيث نجد الارتفاع المضطرد بعد عام ١٩٧٤ وهو ما يعطى دلالات ذات مغزى فى سياق تحليلنا للظاهرة .

فالمناخ الذى يتوج عمليات المضاربة والسمسرة فى إدارة دولاب النشاط الاقتصادى هو المسئول الأول عن تلاعب قطاعات من التجار والسماسره بأقوات الشعب وتساهم النظم الرأسمالية فى الإنتاج والتوزيع للحاصلات الزراعية فى تهيد الأرض لانتشار مثل هذه الانشطة بكل نتائجها الوخيمة على حياة الملايين من الفقراء فى مصر .

خامسا : جرائم المخدرات والبنوك وتجارة العملات

مثلما أنه من الصعب فهم فحوى النصوص القانونية وأصولها وتطورها ، بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعاتنا المعاصرة ، فإنه سيكون من المستحيل كذلك ، فهم الظواهر الإجرامية دون البحث عن أساس اجتماعى محدد يوفر الإطار المرجعى لتفسير هذه الجريمة أو تلك ووضعها فى سياقها الموضوعى الصحيح .

ينطبق هذا المبدأ العام على الجرائم ، من حيث كونها سلوكاً منحرفاً اجتماعياً وثقافياً على حد تعبير د. سيد عويس [١١٩].

ومن ثم فمن المتصور أن تكون للجريمة - التى هى فى التحليل البسيط سلوك بشرى - مستوى آخر ، يمكن أن نسميه " الجرائم المنظمة من جانب جهاز الدولة ذاته "خاصة فى لحظات التدهور ، والتى تتجلى بكل مظاهرها المأساوية فى دول العالم الثالث .

فما نعتبره جريمة بالأمس - حيازة العملات الأجنبية مثلاً - قد نعتبره فى مرحلة أخرى حقا من حقوق المواطنة وتعبيراً عن انفتاح واسع على مفاهيم الليبرالية .

وهكذا فإن الدولة لا تضع القوانين إلا على أساس من المبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى ذاته وطبيعة اختيارات وأولويات القائمين على هذا الجهاز الطبقى[١١٨] أى أن للأشكال القانونية محتوى اجتماعى يتبدل بعمق [١٢٠] .

وانطلاقاً من هذا الأساس ، يتم معالجة شئون السياسة والقانون ، وهو ما أدركه بعض القائمين بهذه الأنشطة الإجرامية ، سواء فى مصر أو فى غيرها .

وعندما تصطدم مصالح الدولة - من حيث كونها الجهاز المنظم والحارس لمصالح الطبقة المهيمنة ككل - ببعض هذه الفئات التى تمارس أنشطة تخرج عن الأطر المتفق عليها ، فإنها تقوم بذلك فى لحظة يبدو فيها أن الأخيرين قد أخذوا يتحركون خارج الأطار أو الرقعة المسموح بها .

ففى كولومبيا على سبيل المثال ، لم تتحرك أجهزة الدولة لضرب نشاط تجار الكوكايين والهيروين - برغم معرفتها باتساع نشاطهم وتسليحهم لعصابات ضخمة تبين فيما بعد أنها تربو على المائة والثمانين ألف مسلح - إلا حينما اغتيل وزير العدل الكولومبى " رود ريجولار أبونيلا " عام ١٩٧٦ من قبل مجموعة من الأشقياء المدفوعين من عضو الكونجرس وزعيم أحد الاحزاب اليمينية "بابو اسكوبار" بسبب معارضة الوزير لتجارة الكوكايين ، وهنا أعلن رئيس الجمهورية الكولومبى حالة الطوارئ وألقى القبض على أربعمائة قاض تبين أن لهم علاقات مشبوهة بتجار الكوكايين كما ضبط أكثر من مائتين وثمانين ضابطاً للشرطة يتقاضون رشاوى من مافيا المخدرات التى بلغ عدد أفرادها (١٨٠) ألف مسلح أطلق عليهم فيما بعد "مافيا ميدلين".

* * *

وفى مصر ، وبرغم مسلسل المحاكمات الشهيرة لكبار رجال المال والسياسة وبعض نواب مجلس الشعب (رشاد عثمان - نائب رشيد - عصمت السادات وابنائه ... الخ) والتى أظهرت النشاط غير المشروع لعدد ليس بقليل من هؤلاء فإن السرية التى تغلف إحصاءات هذه القضايا ، بل وتضارب المتاح منها ، ومحدودية المواجهات بين النظام السياسى فى مصر من ناحية وهذه العصابات من ناحية أخرى ، كل ذلك تحول دون استخلاص نتائج موضوعية حول حجم الظاهرة وتضيف أعباء إضافية لعملية البحث الشاقة فى عالم كل ما يدور فيه يتم بسرية مطلقة .

هنا لابد وأن نطرح السؤال التالى : إذا كانت هذه الظاهرة وهذه التجارة (المخدرات) موجودة فى الواقع المصرى منذ عقود طويلة ماضية فما هو الجديد الذى طرأ عليها فى عقد السبعينات ؟ *

---

* كان أول قانون لتجريم استعمال المخدرات هو الأمر العالى لسنة ١٨٧٩ حول استيراد الحشيش بالغرامة التى لا تزيد عن عشرين قرشا مصريا بعدها صدر قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ حتى صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى قضى بتوقيع عقوبة الإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن نصف مليون جنيه على كل من جلب أو صدر جوهراً مخدراً وكل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً بقرض الاتجار .

الحقيقة أن معظم الدراسات التى أجريت على ظاهرة تعاطى (أو إدمان) المخدرات بأنواعها التقليدية مثل الحشيش والأفيون سواء فى الهند (البروفيسير كويرا) أو مراكش (بوعبود) أو فى مصر(د.مصطفى سويف وأخرون) قد أكدت أن أكثر الفئات والطبقات الاجتماعية إقبالاً على المخدرات هم الفقراء وعمال المدن بشكل خاص .

بيد أن الدراسة التحليلية لأنماط أو هيكل المتعاطين فى عقد السبعينات ، سواء من حيث الطبيعة النوعية الشديدة الخطورة للمواد المخدرة (حبوب تخليقية - هيروين - كوكايين ... الخ) أو من زاوية الأفراد ذاتهم وأعمارهم وفئاتهم الاجتماعية تعطينا نتائج مغايرة ومن ثم تقدم إلينا إطاراً سيسيولوجياً مختلفاً عن الإطار القديم ومناهج للبحث جديدة كل الجدة ... إننا هنا إزاء حصار نفسى قاس ، وانهيار اجتماعى شامل ويمكننا الاستدلال على ذلك من عدة حقائق أوردتها الدراسات والتقارير الأمنية المتاحة لدينا حتى الآن وهى :[١٢١]

الحقيقة الاولى :

أنه بحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد المدمنين للمخدرات بجميع أنواعها نحو مليون شخص [١٢٢] وهؤلاء يعادلون ٧ ٪ من جملة السكان (أكثر من ١٦ سنة) وهى نسبة مرتفعة للغاية .

الحقيقة الثانية :

أن ٥٨٪ من هؤلاء تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ عاماً و٢٢ عاماً هذا علاوة على ١٤ ٪ آخرين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة .

وهذه الدراسة تتطابق مع دراسة أخرى بالعينة أعدها د. ممتاز أحمد عن " **هيكل ادمان المخدرات خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٤** " وفقا للمترددين على العيادة المركزية للإدمان بالعتبة وقد تبين أن متوسط أعمار المترددين للعلاج قد انخفضت فى المتوسط من ٤٢ عاماً إلى ٣٢ عاماً وكذا فإن معظم المدمنين كانوا من المتزوجين بينما ارتفعت نسبة العزاب من ١٧ ٪ إلى ٣٢ ٪ خلال الفترة .

الحقيقة الثالثة :

وقد تبين كذلك أن نسبة المتعلمين (ثانوى - فوق متوسط - جامعى) قد ازدادت بدورها من ١٠٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٥٪ عام ١٩٨٤ وكذلك زادت نسبة المدمنين من الأميين من ٣٨ ٪ إلى ٤٦٪ .

الحقيقة الرابعة :

تبين أن نسبة تعاطى الأفيون إلى جملة المواد المخدرة التى يتعاطاها المدمنون فى عينة الدراسة قد تقلص من ٣٣ ٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٪ فحسب عام ١٩٨٤ مقابل زيادة استخدام الأقراص المخدرة من ٦٪ إلى ٥٦٪ خلال نفس الفترة . وكذا الحقن من ٤٪ إلى ١٦٪ .. كما طفت إلى السطح - بعد

غياب أربعين عاماً - أقصى أدوات التدمير الذاتى للبشر (الهيروين - الكوكايين) بصورة خطيرة .. وذلك برغم الارتفاع الباهظ لأسعارها (١١٠ دولار للجرام الواحد) .

جدول رقم (٣٥)

بيان بالأعمار المختلفة عند بدء تعاطى المخدرات بين عينة من الطلبة المتعاطين

السن	النسبة المئوية	السن	النسبة المئوية
١٢ سنة فأقل	٪ ٦,٥٧	١٧ سنة	٪ ١٩,٨٥
١٣ سنة	٪ ٢,٥٨	١٨ سنة	٪ ١١,٨٦
١٤ سنة	٪ ٥,٥٤	١٩ سنة	٪ ٢,٩٦
١٥ سنة	٪ ١٩,٢٠	٢٠ سنة فأكثر	٪ ١,٥٥
١٦ سنة	٪ ٢٩,٩٠		

المصدر *: د. مصطفى سويف وآخرون وتعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين الطلاب... دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، المجلد الثالث.*

وهنا تفرض نواتج الحقبه النفطية نفسها على السلوك الاجتماعى المصرى ، فقد كان من أبرز نواتج هذه الحقبة أنها أعادت فرز أنماط ومستويات الدخول والمعيشة بحيث عمقت التشوه الاجتماعى والثقافى فى آن معا .. وبالقطع لم يكن ذلك الفرز متسقا ومنسجما مع الإنتاجية الحقيقية للعامل الوافد بقدر ما كان ذلك نتاج وضع استثنائى جعل التناسب بين الناتج الحدى لعنصر العمل والأجر أمراً مستحيلا مما انعكس أثره سلبيا على فهم الوافدين الجدد ومعظمهم من العمالة غير الماهرة . ومن الفئات البورجوازية الصغيرة (عمال بناء وتشييد - كتبة ... الخ) للعلاقات الاقتصادية والفجوة الكبيرة بين مستويات أجورهم الاستثنائية هذه ومستويات الأجور والأسعار فى بلدانهم الأصلية (مصر) فاندفعوا فى تسابق مجنون للاستحواذ الاستهلاكى والعقارى وكافه أنماط التملك ، وترادف مع ذلك تدهور مركز مصر السياسى على المستوى العربى والإقليمى . وبداية إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية ذو منحى خطر على الصعيد الثقافى فانفلتت طموحات الأفراد - كذرات متناثرة - عن الأطر الحاكمة والضابطة للطموحات والغايات الوطنية والقومية وتوقفت عمليات الاستقطاب والفرز الوطنى (خاصة مع تنامى نغمة الصلح مع إسرائيل) وساهمت المخططات الامريكية على امتداد الرقعة الجغرافية العربية (الاستغراق الاستهلاكى البوهيمى) فى تعميق شيزوفرنيا اجتماعية لدى هؤلاء الأفراد ما بين شعور بالتعالى على الآخرين - المدعوم بقدرة استهلاكية وبذخية دون سند موضوعى آخر - وبين إحساس متنامى بالدونية بفعل حالات الاضطهاد الواسعة التى تعرض لها معظمهم من رأسمالى النفط .

ولعبت أجهزة الإعلام المصرية - خاصة التليفزيون - دورها فى تعميق روح الاغتراب والانفصام

لدى هؤلاء المصريين الرُّحَل . وهكذا تفشى سلوك اللامبالاة فى الداخل والخارج واندفعت أعداد متزايدة من الشباب إلى دائرة التدمير الذاتى . فسجلت حالات الانهيار النفسى والعصبى ارتفاعا كبيرا . حيث بلغ عدد المترددين على الأقسام النفسية والعقلية بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة عام ١٩٨٤ وحده ما يزيد على ١١٣ ألف مريض [١٢٣].

كما ازدادت حالات الانتحار والشروع فيه المسجلة فحسب لدى مصلحة الأمن العام[١٢٤] .

ويبدو أن ظاهرة الانتحار - التى هى أقصى درجات اليأس والانهيار المعنوى - قد أخذت فى الانتشار وذلك مع ملاحظة أن ماتم الإبلاغ عنه أو تسجيله لدى أجهزة الأمن يعد محدوداً مقارنة بالممارسة الفعلية والشروع فى الانتحار التى تحدث فى الحياة اليومية للمواطنين فعلا[١٢٥].

الحقيقة الخامسة:

تظهر الجهود المحمومة من جانب أجهزة مكافحة المخدرات ، أن الكميات المضبوطة من المواد المخدرة بمختلف أنواعها - برغم ضخامتها - لا تمثل سوى ١٥ ٪ من إجمالى الكميات التى تهرب فعلاً إلى البلاد أو التى يتم الاتجار بها [١٢٦] ، بل ويقدر أحد كبار رجال مكافحة المخدرات هذه الكمية المتداوله بنحو ٤ مليار جنيه أى ما يعادل ١٥ ٪ من الدخل القومى فى البلاد[١٢٧].

وتتوزع الأنواع المتداولة من المخدرات فى مصر حاليا بين أربعة أنواع رئيسية هى الحشيش والحبوب المخدرة بمختلف أنواعها والكوكايين والهيروين ، ويعد النوعان الأخيران من أخطر هذه الأنواع وأحدثها أثراً على متعاطيها ، وقد لوحظ أنها وافد جديد كان قد انقطع عن سوق المخدرات منذ أربعين عاماً مضت ، ويبدو أن هناك إصراراً من جانب جهات دولية محددة لإدخالها إلى مصر بشكل حاسم لتدمير ما تبقى من وجود معنوى للشباب المصرى*.

وقد ظلت أجهزة المكافحة طوال السنوات العشر الأخيرة تلهث وراء المهربين فى محاولة مستميتة لتدمير هذا الوافد الجديد ، وبرغم ازدياد الكميات المضبوطة من ٢٥٥ جرام فحسب عام ١٩٨٠ إلى ٢٠ كيلو جرام عام ١٩٨٤ ثم إلى ٤١ كيلو جرام خلال الثلاث شهور الأولى من عام ١٩٨٥ فإن العميد محمد عباس - رئيس العمليات بإدارة مكافحة المخدرات - يقدر ما يتم تداوله فى مصر من هذه المواد بنحو ٢٥٠ كيلو جرام سنويا[١٢٨].

أما الحشيش فقد أمكن ضبط ٤٣ ألف كيلو جرام عام ١٩٨٢ فحسب، قفزت فى العام التالى إلى ٦٦ ألف كيلو جرام بزيادة قدرها ٥٥٪ فى عام واحد، كما تم ضبط ٨٩٠ كيلو جرام من مادة الأفيون عام ١٩٨٢ كذلك أما العام التالى فقد تم ضبط ٢٥٢ كيلو جرام وهو ما يظهره البيان التالى :

---

* كشفت محاكمة أحد جواسيس إسرائيل فى سيناء ويدعى عامر سليمان فى إبريل ١٩٩٦ أنه ظل عميلا للمخابرات الإسرائيلية إلى ما يزيد عن اثنتى عشرة عاماً وأنه وبمعاونة من أجهزة الموساد تولى تهريب كميات من الهيروين إلى مصر.

جدول رقم (٣٦)

جملة ما تم ضبطه من مواد مخدرة فى مصر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٥

البيـــــان / المناطـــــق	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥
- عدد القضايا	٧١٧٩	٥٤١٣	٧١٩٧	٧٧٥٨	٧٩١٦	٩٥٧٢	٩٨٩٥	١٠٥٥٩	٩٦٧٠	١٢٦٠٠	٨٨٠٢	٩٠٠٣
- عدد المتهمين	٨١٩٣	٥٩٣٥	٧٩٦٨	٨٧٣٥	٩٠٧٣	١١٠٥٩	١٠١١٢١	١٠٣١١	١٠٩٧١	١٤٠٩٧	٩١٤٩	٩٥٢٨
- حشيش (كجم) *	٦٨٦٧١	٤٢٤٧٩	٦٥٨٢١	٨٤٤٧٩	٥٠١٧٤	٢١٣٢٤	٣٧٩٩٦	١٢٤٦٢	٣٨٦٦٧	٨٠٠٠٠	١٦٢٩	٥٦٣
- أفيون (كجم) *	٣٦٥	٨٨٩	٢٥٢	٢٩١	٢٨٧	٥٤	٦٠	٣٦٩٤	٩٠	...	٢٨	٨٢
- هيروين (كجم)	...	٤٤٩ جرام	٢٤٢	٢٠	١٢٣	٩٨	٥١	٣٣٣	...	...	٦٩,١	٤٦,٨
- كوكايين (كجم)	...	...	٥٠٠ جرام	٨٩ جرام	١ كيلو جرام	٢	-	١ كيلو جرام	...	...	٢,٩	١٢٣جرام
- نبات وأعشاب الماريجوانا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣٤	١٢٢
- شجيرات الخشخاش	٤٥١١٣٠٠	٣٣٤٤٠٦١	٢٤٦٣١٨٤	٧٢٢٣٧	٥٤١١٠٩	٤٧٥٨١٩	١٢٠٣١٥٨	٢٤٣٣٢١٧	...	...	١١٧٥٠	١٤١٥٣٤٧
- حشيش (كنب هندى)	٦٣٨٢٩	٤٥٤٠٥	٢١٠١٤	٤٨٧٥	١٢١٩٩٤	٢٥٩٤٠	٢٥٩٤٠	٧٥٠٦٢٥٣	...	...	٨٠١٥٠٦	٤٦٣٣٩٤٧
- بالمهر بالشجرة (حشيش)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣٢٤٣٤٤٠	٤٢٠٦٥٣٧

* اصبحنا الحشيش السائل والأفيون السائل لضآلة الكميات المضبوطة وكذلك بوردة الحشيش وسواد أخرى مؤثرة على الحالة النفسية وسوائل أخرى مخدرة .

.... بيانات غير متاحة

المصدر: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . التقرير السنوى لعام ١٩٨٦ أما السنوات العالية لذلك فقد تم جمعها من تقارير الأمن العام لأعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . أما عام ١٩٨٩ فمصدره التقرير السنوى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات . وعامى ٩١ و ١٩٩٢ فمصدره تصريحات مدير الإدارة العامة للمخدرات لجريدة الوفد بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩٣ وعامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ فمصدره تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ص ١٧٩ .

فإذا ما طبقنا قاعدة الـ ٢٠ ٪ أو ١٥ ٪ هذه ، باعتبار هذه الكميات المضبوطه تمثل ١٥٪ أو ٢٠٪ من إجمالى ما يتم تهريبه فعلاً داخل البلاد لامكننا استخلاص نتيجة على جانب كبير من الاهميه وهى ان الكميات المتداوله من المخدرات هى كالاتى :

جدول رقم (٣٧)

الكميات المتداولة من المخدرات الرئيسية فى مصرعام ١٩٨٤

	الكوكايين والهيروين	الحشيش	الافيون
الكمية القيمة النقدية	٢٥٠ كيلو جرام ٥٥٠ مليون جنيه	٢٦٤ الف كيلو جرام ٣٠٠٠ مليون جنيه	٢٠٠٠ كيلو جرام ٤٠٠٠ مليون جنيه

وإذا أخذنا بالأسعار السائدة والمعلن عنها من قبل أجهزة الإعلام الرسمية* .

فإننا نستخلص أن هذه التجارة تربو على الخمسة مليارات جنيه وتصل أحيانا إلى ٨ مليار جنيه أى ما يعادل ٢٥ ٪ من الدخل القومى للبلاد فى ذلك العام . قفزت عام ١٩٨٨ إلى ما يقارب ١٢ مليار جنيه مصرى وبالقطع لا تتوقف امتدادات الأخطبوط المدمر عند حدود التهريب من الخارج إلى داخل مصر بل إن هذا الرواج التجارى قد أدى لزيادة المساحات المزروعة بالنباتات التى يصنع منها الأفيون (الخشخاش) والأفيون (القنب) وفى عام ١٩٨٢ وحده تم ضبط أكثر من ٣٣٤٤ مليون شجيرة خشخاش بالوجه القبلى .. وفى العام التالى تم اكتشاف نحو ٢٤٦٣ ألف مليون شجيرة وفى عام ١٩٨٨ بلغت نحو ٢,٤ مليون شجيرة للأولى و٧,٥ مليون شجيرة للنوع الثانى هذا بخلاف ما لم يتم ضبطه أو اكتشافه سواء بسبب التمويه الجيد للمزارعين والمجرمين أو بسبب تراخى أجهزة الضبط ذاتها .

وسوف نعود بعد قليل لتناول العلاقة السرية بين رواج سوق المخدرات فى مصر برواج سوق تجارة العملات غير المشروعة لنتبين ذلك النسيج الأخطبوطى وشبكة المصالح التى لعبت دوراً خطيراً - بالمضاربة على الجنيه المصرى - وفى رفع معدلات التضخم فى مصر ورفع قيمة الدولار الأمريكى بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاقتصادى للبلاد .

وقبل ذلك قد يكون من المناسب عرض البيان التالى حول عدد القضايا التى قدمت للقضاء فحسب فى مجال تجارة المخدرات والتى تعكس الوجود الاجتماعى لهؤلاء وحجم القاعدة الاجتماعيه التى يرتكز عليها عالم المخدرات فى مصر :

---

* جرام الكوكايين والهيروين يعادل ١٠٠ دولار - وكيلو الحشيش بنحو ١٠ آلاف جنيه والأفيون بنحو ٥٠ الف جنيه .

جدول رقم (٣٨)

حصيلة الاحكام فى قضايا المخدرات فى عام ١٩٨٢

الأحكام	١٩٨٢
* الحبس لمدة ٦ شهور وغرامة ٥٠٠ جنيه .	١٠٦١
* الحبس لمدة سنة وغرامة ٥٠٠ جنيه .	٩٨٢
* الحبس أو السجن لمدة سنتين وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه .	٢٧٥
* الحبس أو السجن ٣ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .	٤٨٩
* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٤ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه	-
* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .	١٣٣
* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .	١١
* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .	١٤
* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وغرامة ٥٠٠٠ جنيه .	٧
* الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه .	١٥
المجموع	٣٥٢٧
براءة	٣٦٤٦
حفظ	٨٨

المصدر : جريدة الاهرام ١٩٨٣/١١/٢٤ .

فإذا كان عدد الذين ضبطوا وقدموا إلى المحاكم فى مجال تجارة المخدرات قد بلغ ٦٢٦١ مواطناً خلال عام واحد زاد عددهم فى الأعوام التالية ليصل إلى ٩٩٢٢ قضية عام ١٩٨٧ وإلى ١٢٦٠٠ قضية عام ١٩٩٢ كما زاد عدد المتهمين بصورة ملحوظة .

فكيف نتصور عدد المسجلين عموماً لدى أجهزة الأمن المتاجرين فى هذه السموم وأعوانهم . إننا هنا إزاء عصابات منظمة يقدر عدد المنخرطين فيها بنحو ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف شخص يتوزعون بين مستوياتها المختلفة (تهريب - زراعة - توزيع - تخزين ..الخ) وهم يشكلون قوى اجتماعية بقدر ماهم بؤر إجرامية .

***

إذا ما انتقلنا من دهاليز المخدرات وعالم السموم إلى دنيا المال والتجارة فسوف تفاجئنا جرائم من نوع جديد ، تدفع بالمجتمع المصرى واقتصاده بجمله إلى حافة الهاوية .. ونحن هنا لن نحصر إطار

بحثنا فى دائرة الانحراف الفردى لبعض القائمين على هذه البنوك - برغم أهمية استخلاص دلالات تلك الحوادث - بقدر ما ستتجه معالجتنا لآليات عمل الجهاز المصرفى والائتمانى ذاته خلال العشر سنوات الماضية .

فمنذ أن انتهج النظام السياسى فى مصر لسياسة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى، صدرت مجموعة من القوانين أعادت ترتيب كل الأوراق على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية ، وكان من هذه القوانين فى مجال النقد - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص "بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى" وإذا شئنا الدقة قلنا "فوضى التعامل بالنقد الاجنبى " .

فبينما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى العصر الملكى - ينص فى مادته الأولى على حظر "التعامل فى أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسويه كامله أو جزئية بنقد اجنبى " .

وكذلك نصت المادة الثانية منه على حظر "استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها"[١٢٩].

نجد بالمقابل أن المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ تنص على "أن لكل شخص طبيعى أو معنوى غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يمكن أن يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحة.. وللأشخاص الذين أجيز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقاً للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل أو الخارج والتعامل داخلياً"[١٣٠] واستمراراً لنفس الاتجاه وتدعيمه جاء فى المادة ١٣١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديلات قانون الانفتاح الأساسى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ما نصه "يكون تحويل الأموال المستثمرة إلى مصر وإعادة تصديرها إلى الخارج وكذلك الأرباح المحققة وفقاً للقانون وبأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية".

وبكلمة أسقط هذا النص عبارة " بالسعر التشجيعى " الواردة فى نص القانون الأصلى "٤٣ لسنة ١٩٧٤ " ليقرر مبدأ تحويل الأرباح والأموال للخارج بأعلى سعر معلن من البنك المركزى .

وهكذا انفتح باب واسع ليس فحسب لتجارة العملات الأجنبية وحرمان ميزان المدفوعات للدولة من تحويلات المصريين ، وإنما - وهذا هو الأهم - المضاربة الواسعة على الجنيه المصرى وتدمير مركزه فى نطاق التعامل المحلى وهو ما أدى فى النهاية لانفجار هيكل الاسعار الداخلية وتدهور مستويات المعيشة للطبقات الشعبية التى تشكل الأغلبية الساحقة فى مصر .

والحقيقة أن التضييق القانونى لجريمة " تهريب النقد " بفعل نصوص القانونين الانفتاحيين " رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ " قد طمست المعالم الحية لتفشى هذه الجرائم

وجعلت من المستحيل العثور على بيان إحصائى دقيق يعكس حقيقة الاستنزاف الهائل للثروة الوطنية فى مصر .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - سجلت التقارير السنوية لمصلحة الأمن العام انخفاضاً واضحاً فى عدد القضايا - وليس الجرائم - المقدمة للقضاء فى مجال تهريب النقد من ١١٨٦ قضية عام ١٩٧٢ " بحصيلة لم تتجاوز نصف مليون جنيه " إلى ٢١٠ قضية عام ١٩٧٧ " بحصيلة تجاوزت عشرة مليون جنيه [١٣١] فهل يعنى ذلك انخفاض وتقلص ممارسة جرائم تهريب النقد فى ظل الانفتاح الاقتصادى ؟ عموماً فلنترك الإجابة على هذا السؤال إلى تحليلنا لآليات عمل الجهاز المصرفى فى البلاد فى ضوء القوانين الجديدة .

وبرغم غياب مثل هذه البيانات الدقيقة حول التحويلات النقدية سواء من الخارج إلى الداخل أو العكس ، فإننا باستخدام ثلاث مؤشرات لنمو النشاط المالى فى البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة نستطيع الاقتراب أكثر فأكثر إلى تحديد مدى مناسب للتجارة غير المشروعه للنقد الأجنبى وكذا جرائم البنوك فى مجال تهريب النقد ومنح ائتمان بدون ضمانات كافية وهذه المؤشرات هى :

أولاً : النمو الكبير فى النشاط المصرفى سواء من حيث الودائع أو من حيث الائتمان والقروض الممنوحة خاصة للقطاعين العائلى والأعمال الخاصة .

ثانياً : قياس حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج وذلك من خلال تقدير متوسطات الأجور والميول الحدية للاستهلاك والادخار لدى فئات المصريين الاجتماعية والمهنية بالأقطار العربية النفطية .

ثالثاً : تحليل الميزانيات السنوية للبنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار (الأصول / الخصوم) وكشف آليات عمل هذه البنوك وحجم الايداعات والقروض الممنوحه للخارج .

مما لاشك ان القرارات والقوانين التى صدرت منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، قد ساهمت مساهمة أكيدة فى نمو نشاط الجهاز المصرفى بدرجة كبيرة * وهو ما عزز من شأن فئات اجتماعية خاصة العائدين من البلاد النفطية التى أصبحت تتعيش من الربوع الشهرية التى تتحقق من جراء إيداعاتهم المصرفيه من ناحية وأنعش السوق السوداء للعملات الأجنبية من ناحية أخرى ، ويؤكد ذلك القفزة الهائلة التى تحققت فى ودائع القطاع العائلى حيث زادت من ٦٩,١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ٧٢١٧,٣ مليون جنيه فى يونية ١٩٨٣ (فى البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية المنشأة

---

* يتكون الجهاز المصرفى المصرى بعد عام ١٩٧٤ وحتى الآن من الآتى :

١ - البنك المركزى المصرى ويمارس دور الرقابه على البنوك القائمه ماعدا بنكين خارج نطاق سيطرته ورقابته .

٢ - البنوك التجارية الحكومية وهى أربعة بنوك (البنك الاهلى المصرى - بنك مصر - بنك القاهرة - بنك الاسكندرية).

٣ - البنوك التجارية المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار وعددها ٣٩ بنكا .

٤ - بنوك الأعمال والاستثمار وعددها ٢٩ بنكاً منها ١٩ فرع لبنك أجنبى تتعامل بالعملات الأجنبية وحدها والباقى وعددها ٩ فى شكل شركات مساهمة مصرية تتعامل بالعملات الأجنبية والمحلية وبنك واحد يعمل بالمنطقة الحرة ولا يخضع لسيطرة البنك المركزى (مانيو فكتشرز هانوفر ترست كومبانى) .

٥ - البنوك المتخصصة وعددها ٢١ بنكا وفرع مثل بنك التنمية الصناعية والبنك العقارى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وعدد فروعه سبعة عشر فرعا .

وفقا لقانون الاستثمار فقط) ثم قفزت إلى أكثر من ٢٦ الف مليون جنيه فى يونيه عام ١٩٨٨ وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣٩)

التوزيع القطاعى للودائع والقروض بالبنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار والبنوك المتخصصة فى مصر حتى يونيه ١٩٨٨

القطاع	ارصدة الودائع لدى		ارصدة الائتمان الممنوح من	
	البنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية وبنوك الاعمال	البنوك المتخصصة
- القطاع الحكومى	٤٧٢٧	٢٥٣	٤٧٦١	١٢٠٨
- شركات القطاع العام	٦٦٠٤	٢	٧٤٧٧	١٦
- شركات الاعمال الخاص	٧٧٦٦	٣٧٢	١٥٢٤٢	٣٢١١
- القطاع العائلى	٢٦٢٩٢	٦٦٩	٧٧٨	٢٠٤
- العالم الخارجى	٢٠٥٠	٣	٢٣٢٢	٢
الاجمـــــالى	٤٧٤٣٩	١٣١٩	٣٠٥٨٠	٤٦٤١

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٨٧/١٩٨٨ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

فإذا تأملنا قليلا الأرقام الواردة فى البيان السابق ، لتبين لنا الطبيعة المختلة لآليات عمل النظام المصرفى فى السنوات الخمسة عشر الماضية .

فبينما بلغت أرصدة ودائع شركات القطاع العام لدى البنوك التجارية الحكومية الأربعة وبنوك الأعمال والإستثمار فى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ نحو ٦٦٠٤ مليون جنيه فإن حجم قروضها من نفس هذه البنوك قد تجاوز هذا المبلغ بكثير حيث بلغ فى نفس الفترة ٧٤٧٧ مليون جنيه وهذا أمر طبيعى حيث من المفترض أن تقوم البنوك التجارية أو بنوك الأعمال والاستثمار بالحصول على الودائع من القطاعات الأخرى (خاصة القطاع العائلى) لتمويل الأنشطة الإنتاجية لوحدات القطاعين الحكومى والخاص .

ولكن على العكس من ذلك نلاحظ أن ودائع شركات القطاع العام لدى البنوك التجارية المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار فى ١٩٨٣/٦/٣٠ قد بلغت ٥٦٣ مليون جنيه بينما لم تتجاوز القروض التى حصلت عليها هذه الشركات من هذه البنوك سوى ١٩٢,٨ مليون جنيه أى أن البنوك التجارية الخاصة قد قامت بتحويل جزء كبير من ودائع الأفراد المصريين إلى قطاعات أخرى خاصة قطاع الأعمال الخاص الذى نال نصيب الأسد فى قائمة عملاء البنوك التجارية الخاصة حيث بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية التى حصل عليها شركات القطاع الخاص نحو١٥٢٤٢ مليون جنيه أى ضعف إيداعاته لدى نفس البنوك ! !

وازداد الأمر سوءاً حتى يونية ١٩٨٨ حيث اتجهت معظم التوظيفات الائتمانية للبنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار لصالح شركات القطاع الخاص والتى بمراجعة الأنشطة المستفيدة من هذه التسهيلات الائتمانية تبين أن أكثرها فى مجالات التجارة والخدمات والقطاعات غير الموزعة (نحو ٨٥٪) مما يؤكد أن أرصدة ودائع المصريين (القطاع العائلى) لم توظف من خلال هذه البنوك لدعم البنية الإنتاجية الأساسية فى المجتمع وحتى يتحقق توفير فرص عمل لملايين الشباب والعاطلين عن العمل فى البلاد .

هنا نجد أن الحديث حول تمويل أنشطة القطاع الخاص يجرنا إلى طبيعة هذه الانشطة التى كشفت عنها محاكمات عام ١٩٨٣ - التى أطلقت عليها الصحافة المصرية " مسلسل الفساد فى البنوك " - أنها فى معظمها أنشطة غير إنتاجية إن لم تكن أنشطة غير مشروعة فى تجارة العملات الأجنبية .

فإذا كان أحد أكبر عشرة أفراد فى تجارة العملات فى مصر (سامى على حسن) يقوم وحده بإدارة نشاط مالى قدره المدعى العام الاشتراكى " بنحو ألفى مليون جنيه سنوياً ، تتم بالأساس عبر شركات وهمية أو واجهات تجارية وصناعية للحصول على ائتمان مصرفى يتوجه بالأساس إلى تمويل التجارة غير المشروعة فى العملات الأجنبية سواء فى داخل البلاد أو فى البلاد العربية النفطية فلنا أن نتصور حجم التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها بقية تجار العملات خلال السنوات العشر الأولى من عهد الانفتاح .

إن الحركة تتجه كما يبدو من خلال " دورة شيطانية " وتحالف غير مقدس بين كبار رجال المال والأعمال - المشروعة وغير المشروعة - وبين بعض أصحاب النفوذ فى قمة الهرم السياسى والتشريعى فى البلاد وهو ما أظهرته بعض محاكمات عامى ٨٣ ، ٨٤ الشهيرة (عصمت السادات - رشاد عثمان - عبد الرحمن بركه - توفيق عبد الحى - سامى على حسن - مصطفى السعيد - عبد الخالق المحجوب - رفعت البشير ... الخ) .[١٣٢]

ويشير تقرير البنك المركزى لعام ٨١/ ١٩٨٢ إلى حقيقة أن نصيب قطاعات الأعمال الخاصة قد نالت نحو ٩٣ ٪ من جملة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية أى ما يعادل ٥٠٢٣,٥ مليون جنيه خص منها قطاع الصناعة ٣٢,٧ ٪ والتجارة ٤٤,٩ ٪ وقطاع الخدمات ١٣,٧ ٪ أما الزراعة فلم تزد نصيبها عن ١,٧ ٪ .[١٣٣]

نأتى بعد ذلك إلى قياس حجم مدخرات وتحويلات المصريين لما لها من أهمية فى مجال النشاط المالى والمصرفى من جهة وفى التجارة غير المشروعة سواء تجارة المخدرات أو السوق السوداء للعملات الأجنبية من جهة أخرى فمن واقع دراسة ميزانية الأسرة بالعينة سواء تلك التى أعدت عام ١٩٦٥/٦٤ أو دراسة عام ١٩٧٥/٧٤ أو دراسة ميزانية الأسر لعام ١٩٨٢/٨١ أمكن تحديد نمط إنفاق مختلف الفئات الاجتماعية من واقع مستويات الدخول ومستويات المعيشة وأمكن كذلك استخلاص الميل الحدى للادخار والاستهلاك للفئات الاجتماعية التى تقع فى أدنى سلم التركيب الطبقى فى مصر وقد ضمنا نتائج دراستنا هذه بالجدول التالى :

جدول رقم (٤٠)

التوزيع الجغرافي للعمالة المصرية في الدول العربية وفقاً لمستويات الدخول والادخار حتى نهاية اغسطس عام ١٩٩٠

المناطق / البيان	عدد المصريين حتى نهاية ١٩٩٠	متوسط الاجر الشهري بالجنيه	متوسط الادخار بالجنيه المصري	متوسط دخلهم الاجمالي بعد استقطاع ما ينفقونه فعلا بالمليون جنيه	أشكال التحويل: هدايا وغيره	أشكال التحويل: تقديه للبنوك التجارية والرسمية	أشكال التحويل: السوق الحرة في الداخل والخارج	ملاحظات
أ- المنطقة الاولى السعودية - الخليج								
١ - عمال مصرية غير ماهرة*	٥٠٠ ألف	٤٠٠ - ٨٠٠	٢٥٠٠ - ٤٠٠٠	١٢٥٠ - ٢٠٠٠				لا يوجد قيود على تحويلات المصريين المالية والنقدية
٢ - عمال مصرية ماهرة **	٥٠٠ ألف	٦٠٠ - ١٥٠٠	٤٥٠٠ - ٧٠٠٠	٢٢٥٠ - ٢٥٠٠				
٣ - تخصصات نادرة***	٢٥ ألف	٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	١٢٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٣٠٠ - ٧٥٠				
المجموع(١)	١,٠٢٥			٣٨٠٠ - ٦٢٥٠				
ب- المنطقة الثانية: الجزائر، ليبيا، الاردن								
١ - عمال مصرية غير ماهرة	٣٠٠ ألف	٢٠٠ - ٤٠٠	١٤٠٠ - ٢٥٠٠	٢٨٠ - ٧٠٠				هناك قيود لدى هذه الدول اربعضها في عمليات التحويلات المالية للخارج خاصة ليبيا
٢ - عمال مصرية ماهرة	٢٥٠ ألف	٥٠٠ - ١٥٠٠	٤٠٠٠ - ٩٠٠٠	١٠٠٠ - ٢٢٥٠				
٣ - تخصصات نادرة	٢٥ ألف	١٠٠٠ - ٢٠٠٠	٥٠٠٠ - ١٢٠٠٠	١٢٥ - ٣٠٠				
المجموع(٢)	٤٧٥ ألف			١٤٠٥ - ٣٢٥٠				
ج- المنطقة الثالثة: العراق، عمان، اليمن								
١ - عمال مصرية غير ماهرة	١٢٠٠ ألف	١٥٠ - ٢٥٠٠	١٢٠٠ - ٢٥٠٠	١٤٤٠ - ٣٠٠٠				يوجد بعض القيود خاصة في العراق بالنسبة للتحويلات المالية والنقدية
٢ - عمال مصرية ماهرة	٤٠٠ ألف	٣٠٠ - ٥٠٠٠	٢٥٠٠ - ٤٥٠٠	١٠٠٠ - ١٨٠٠				
٣ - تخصصات نادرة	١٠ آلاف	١٠٠٠ - ٢٥٠٠	٧٠٠٠ - ١٥٠٠٠	٧٠ - ١٥٠				
المجموع(٣)	١,٦١٠			٢٥١٠ - ٤٩٥٠				
الاجمالي (١ + ٢ + ٣)	٣,٢ مليون مواطن مصري تتراوح تحويلاتهم ٧٧١٥ - ١٤٤٥٠ مليون جنيه مصري أي بمتوسط عام ١٠ مليار جنيه سنويا							

* العمالة غير الماهرة هم تحديداً ، عمال البناء والتشييد - الأعمال الكتابية والخدمية .

** العمالة الماهرة المقصود بها أساساً : الأطباء - المهندسون - المدرسون - المحاسبون - والتخصصات البحتية الاقتصادية والتجارية والمصرفية ... الخ .

*** التخصصات النادرة هم : أساتذة الجامعات - وكادر هيئات التدريس الجامعي - ومهندسو البترول والطاقة والإليكترونيات والكمبيوتر ... الخ .

obeikandi.com

ويبدو واضحاً أن تحويلات المصريين أو ادخارهم السنوى وفقاً للمستويات السائدة للأجور والأسعار بالأقطار العربية النفطية حتى أغسطس ١٩٩٠ تتراوح ما بين ٧٧١٥ مليون جنيه و١٤٤٥٠ مليون جنيه أى بمتوسط عام يدور حول عشرة مليارات جنيه سنوياً .

ويشير تقرير البنك الدولى بالحرف إلى أن حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج والمودعة فى بنوك خارج مصر تزيد سنوياً بمقدار ٣ مليار دولار عن ما يتم تحويله إليها أى أن حجم هذه المدخرات خلال عشرين عاماً تزيد عن ٦٠ مليار دولار[١٣٤]

بيد أن مقارنة هذا الرقم بما تم تحويله فعلا من دخول ومدخرات هؤلاء يتبين أن هناك فجوة واسعة تتراوح ما بين ٤ مليارات جنيه و٦ مليارات جنيه فإلى أين تتسرب هذه الأموال ؟.

يبدو أننا إزاء روافد ثلاثة تصب فى مستنقع آسن لاستنزاف الاقتصاد المصرى وهذه الروافد هى :

١ – الاستيراد بدون تحويل عملة وتمويل الرحلات السياحية والدينية المختلفة (حج وعمرة .. الخ).

٢ – تجارة المخدرات بمختلف أنواعها والتى تمول بصفقات تتم فى معظمها مع عصابات دولية منظمة إلى درجة معقدة للغاية .

٣ – الاستيلاء على مدخرات المصريين بالخارج لصالح كبار رجال الأعمال والنفوذ وتحويلها إلى ودائع بالبنوك الأجنبية بأوربا وأمريكا للحيلولة دون السلطات المصرية – إذا ما رغبت فى توجيه ضربة لكبار رجال الأعمال والمال أو حدوث ثورة شعبية – وثرواتهم الحقيقية .

وسوف نعالج جانباً من هذا الموضوع بعد قليل حين التعرض لتحليل الميزانيات السنوية لنشاط البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار لتبيان عمليات التهريب المنظمة والمقننة التى تتم بواسطة هذه البنوك وإيداع جانب كبير من ودائع المصريين بالعملات الأجنبية إلى مراكزها فى الولايات المتحدة وأوربا .

ويهمنا هنا قبل التعرض لعمليات الاستنزاف المنظم من جانب القطاع المصرفى الأجنبى والمشترك فى مصر لودائع المصريين داخل مصر أن نبين حجم ودائع المصريين فى البنوك العاملة فى مصر ذاتها والتى تربو حالياً (١٩٩٣) على ٨٠ ألف مليون جنيه لا تمثل سوى ٢٥٪ من إجمالى ودائع المصريين فى الأوعية المصرفية الدولية والإقليمية ولدى شركات توظيف الأموال .

جدول رقم (٤١)

ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية والمحلية لدى البنوك العاملة في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٣ (بالمليون جنيه)

السنة	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار	البنكين العربين المشتركين *	اجمالى الودائع
١٩٧٤	١٩,٥	-	٤٩,٦	٦٩,١
١٩٧٥	٨٣,٢	٩,٠	٧,٥	١٢٢,٧
١٩٧٦	٨٠,٠	٣٠,٠	١٠٢,٨	١٢٢,٨
١٩٧٧	١٥٠,٠	٧١,٠	١٣٩,٧	٣٦٠,٧
١٩٧٨	٢٤٠,٠	١٦٠,٠	١٦١,٧	٥٦١,٧
١٩٧٩	٤٧٤,٥	٢٠٦,٠	١٨٢,٨	٨٦٣,٣
١٩٨٠	٨٩٦,٩	٢٨٠,٢	٢٢٢,٣	١٣٩٩,٤
١٩٨١	١٣٠٧,١	٣٣٥,٣	٢٥٩,٨	١٩٠٢,٢
٨٤ / ٨٥	١٠٧٠٢,٣	١٠٨٤,٥	٢٨٤,٥	١٢٠٧١,٣
٨٥ / ٨٦	١٤٨٧٩,٨	١٦٣٥,٥	٣٥٤,٣	١٦٨٦٩,٦
٨٦ / ٨٧	١٧٣٣٦,٢	١٧٣١,٦	٥٣٧,٧	١٩٦٠٥,٥
مارس ١٩٨٨	٢٢٥٦٥,٥	٢٥٧٧,٩	٦٦٠,١	٢٥٨٠٣,٥
يونيه ١٩٩٣	٧٣٠٨٨	٥٤٣٨	١٥٣١ (متخصصه)	٨٠٠٥٧

المصدر : حتى نهاية عام ١٩٨١ مصدره د. محمود عبد الفضيل .. تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ص ٣٧ وبعد ذلك فمصدره البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد (٢٨) العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ص ٤٧١، ص ٤٨٧ . أما عام ١٩٩٣ فمصدره التقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٣/٩٢ صـ٦١

ومن أكثر الأمور إثارة للاضطراب فى التحليل الاقتصادى والمالى لمجمل الهياكل التمويلية المتاحة فى المجتمع المصرى ، غياب أية بيانات عن حجم ودائع المصريين لدى شركات توظيف الأموال التى تحجم هى نفسها عن نشر البيانات الخاصة بمراكزها المالية ، كما أن نسب الفوائد المرتفعة التى كانت تمنحها هذه الشركات (حتى عام ١٩٨٨) دون أن يقابلها توظيف إنتاجى بارز فى المجتمع المصرى يضع علامات استفهام حول مصير هذه الودائع ومدى الضمانات الممنوحة لودائع صغار المدخرين الذين

* الأرصدة متنوعة على أساس سعر صرف ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكى حتى عام ١٩٨١ أما البنكين العربيين المشتركين فهما المصرف العربى الدولى والبنك العربى الأفريقى الدولى .

هم فى معظمهم من المصريين العاملين بالأقطار العربية الخليجية *.

والحقيقة أن تحليلا دقيقا لميزانيات البنوك العاملة فى مصر (الخصوم/ الأصول) خلال السنوات العشر الأخيرة سيكشف جانباً من عمليات الاستنزاف المنظمة التى مورست على الاقتصاد المصرى، وانعكست بشكل شديد على حياة الملايين من الطبقات المحدودة الدخل (عمال، فلاحين، موظفين..الخ)

وبرغم غياب إحصاءات دقيقة فى هذا الشأن - خاصة لبنوك الأعمال والاستثمار فإننا قد استخلصنا من واقع المتاح من أرقام وتوزيعات البنود المختلفة تحديداً لشبكة الصلات المالية والمصرفية بين البنوك التجارية فى مصر من جهة (حكومية أو منشأة وفقا لقانون الاستثمار) وبين المراكز المصرفية خارج مصر من جهة أخرى وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٤٢)

حجم التحويلات المصرفية للبنوك التجارية فى مصر
لبنوك الخارج خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٣

الرصيد فى	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	يونيه ١٩٨١	يونيه ١٩٨٣	يونيه ١٩٨٧	مارس ١٩٨٨
جانب الاصول :									
المستحق على البنوك	١٨٥.٢	٢٩٧.٣	٨٢٦.٧	١٦٧٥.٦	٢٦١.٩	٢٤٩٢.٣	٢٥٠٨.٩	....	....
أ- في مصر	١٧.٣	١٣٦.٦	٣٣٩.٢	٢٠٤.١	٥٤٠.٥	٩٧٠.٩	١٧١٩.٢	....	....
ب- فى الخارج	٥٨.٠	١٦٠.٧	٤٨٧ر٥	١٧١.٥	٧٢١.٤	٢٥٢١.٣	٣٥٨٩.٧	٦٠٠٨.٥	٩٦٤٤.٦
١- بالعملة المصرية	٨.٠	٨.٢	١١.٧	١٢.٥	١.٩	٥.٣	١٥.٠	.....	.....
٢- بالعملة الاجنبية	٥٠.٠	١٥٢.٤	٤٧٥.٨	١٤٥٩.١	١٧١٩.٥	٢٥١٦.٠	٣٥٧٤.٧	.....	.....
جانب الخصوم:									
المستحق للبنوك	٨٦.٠	١٣٢.٩	٧٩٢.٧	٦٨٨.٨	١٤٧.٥	٢١١٣.٥	٣٣١٤.١	.....	.....
أ- فى مصر	٢١.٥	٣٣.٩٩	١٥٣.٦	١٣٥.٩	٤٠٨.١	٧٩٨.٥	١٢٢٦.٦	.....	.....
ب- فى الخارج	٦٤.٥	٩٩.٠	٦٣٩.١	٥٥٢.٩	٧٣٩.٤	١٣١٥.٠	٢٠٨٧.٥	٣٦٢٤.٢	٣٨٦٥.٨
١- بالعملة المصرية	٢١.٤	١٤.٠	٢٤.٦	٣٢.٤	٦٥.٨	٣٠.٥	٦٠.٦	....	....
٢- بالعملة الاجنبية	٥٢.١	٨٥.٠	٦١١.٥	٥٢٠.٥	٦٧٣.٦	١٢٨٤.٥	٢٠٢٦.٩	.....	

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية المجلدان ٢١ ، ٢٣ العدد الثانى لسنتى ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ص ٢٥٤ ، ص ٢٩٠ والمجلد ٢٨ العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ص ٣٥٩ والتقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص٥٧

... بيانات غير متاحة .

* أعد هذا الجزء قبل الصدام بين الحكومة المصرية وهذه الشركات والذى ظهر بنتيجته سلامة تحليلنا وصدق مخاوفنا من عدم وضوح المراكز المالية لشركات توظيف الأموال .

علينا هنا أن ندقق بعض الشيء في هذا البيان ، فإذا ما خصمنا المستحق للبنوك في الخارج من المستحق على البنوك في الخارج لأمكننا معرفة حجم هذه التحويلات التي تشكل إهداراً للثروة الوطنية وتوظيف غير سليم لودائع المصريين في الخارج .

ففي عام ١٩٧٢ كانت الصورة على النحو التالي : (٥٨,٠ - ٦٤,٥ = - ٦,٥ مليون جنيه) أي ان التحويلات والودائع كانت تأتي من الخارج إلى الداخل وهو ما يعني زيادة فرص وقنوات التمويل والاستثمار في مصر نفسها ، فما هي الصورة بعد عشر سنوات من الانفتاح ؟

في منتصف عام ١٩٨٣ بلغ صافي ما تم تحويله إلى الخارج من هذه البنوك نحو ١٥٠٢,٢ مليون جنيه (٣٥٨٩,٧ - ٢٠٨٧,٥) وفي يونيه ١٩٨٧ ازدادت الفجوة واتسعت فبلغت ٢٤٥٦,٣ مليون جنيه وفي مارس ١٩٨٨ قفزت إلى ٥٧٧٨,٨ مليون جنيه (معظمها بالعملات الاجنبية) .وفي يونيه ١٩٩٣ اتسعت الفجوة بصورة مذهلة لتتجاوز ٢٢,٦مليار جنيه معظمها بالعملات الأجنبية [١٣٥] .

أما بالنسبة لبنوك الأعمال والاستثمار وعددها تسعة وعشرين بنكاً وفرعاً لبنك أجنبي فإن حجم الاستنزاف يتزايد بدرجة ملحوظة عاماً بعد آخر وهو ما تظهره بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٣)

تحويلات بنوك الاعمال والاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٣ .

الرصيد فى	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	يونيه ١٩٨٤	يونيه ١٩٨٥	يونيه ١٩٨٦	مارس ١٩٨٨	يونيه ١٩٩٣
جانب الاصول:										
أ) ودائع فى بنوك الخارج	٣٨,٠	٤٩٨,٣	٨٧٤,٧	١٤٣٧,٨	١٧٨٨,٧	١٤٨٥,٥	٤١٤,٦	٢٢٨٦,٧	٣٧٣٥,٤	...
ب) قروض وتسهيلات لبنوك الخارج	٩,٤	٨,٤	٢٠٠٠	٦٥٥,٤	٥١١,٨	٥٣٧,٨	٤٥٤,٢	٩٧٨,٨	٣١٥٤,٥	...
(١) جملة الاصول بالخارج	٤٧,٤	٥٠٦,٧	٨٩٤,٧	٢٠٩٣,٢	٢٣٠٠,٥	٢٠٢٣,٣	١٨٦٨,٨	٣٢٦٥,٥	٦٨٨٩,٩	٩٥٠٣
جانب الخصوم										
أ - ودائع	١٠,٥	١٣٥,٦	٦٨٥,٤	١٢٩٠,٦	١٥٩٠,٨	١٤٧٠,٢	٢١٨,٤	٢١٦٢,٧	٢١٧٥,١	...
ب - قروض من الخارج إلى فرع فى الداخل	١٥,٩	٦١,٢	٧٣,٧	١٦٥,٠	١٦٧,٢	١٥٨,١	١٢٢,٢	١٩٤,٠	١٦٤٤,٨	...
(٢) جمالى الخصوم لصالح الخارج	٢٦,٤	١٩٦,٨	٧٥٩,١	١٤٥٥,٦	١٧٥٨,٠	١٦٢٨,٣	١٣٤٠,٦	٢٣٥٦,٧	٣٨١٩,٩	١٦٥٠
صافى الودائع والقروض فى الخارج (١)-(٢)	٢١,٠	٣٠٩,٩	١٣٥,٦	٥٣٧,٦	٥٤٢,٥	٣٩٥,٠	٥٢٨,٢	٩٠٨,٨	٣٠٧٠,٠	٧٨٥٣

المصادر : تقارير البنك المركزى السنوية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٤ ، ثم بعد ذلك ، البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية المجلد (٢٨) العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ص ٣٦٧ ، ص ٤٧٧. والتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٥٧

... بيانات غير متاحة

هنا نلاحظ أن صافى التعامل بين هذه الفروع ومراكزها فى الخارج تكون دائماً فى صالح المراكز (الأم) وعلى حساب الاقتصاد المصرى واستنزاف ودائع أفراده .

ففى ديسمبر ١٩٧٥ كان صافى التعامل تحويل أكثر من ٢١ مليون جنيه (بالعملات الأجنبية) قفزت فى الأعوام اللاحقة خطوات رشيقه لتصل إلى ٥٤٢,٥ مليون جنيه فى نهاية ١٩٨٣[١٣٦] وفى مارس ١٩٨٨ بلغ الفرق بين إيداعات بنوك الأعمال والاستثمار فى الخارج وإيداعات الخارج لديها ما قدره ٣٠٧٠ مليون جنيه معظمها بالعملات الأجنبية . ثم ازداد بعد ذلك ليصل فى يونيه ١٩٩٣ نحو ٧٨٥٣ مليون جنيه [١٣٧] .

أى أن جملة التحويلات المالية من البنوك العاملة داخل مصر سواء كانت تجارية أو بنوك أعمال واستثمار حتى مارس ١٩٨٨ تصل إلى ٥٧٧٨,٨ + ٣٠٧٠,٥ = ٨٨٤٩,٣ مليون جنيه معظمها بالعملات الصعبة . قفزت فى يونيه ١٩٩٣ إلى ما يزيد عن ٣٢ مليار جنيه[١٣٨]

هذا عن التحويل أو التهريب الذى يتم وفقا للقانون أو برعاية قانونية * أما تلك التى تتم بوسائل أخرى فلا يدرى أحد شيئاً عنها .

بيد أنه وبعد أن ضيقت منافذ التهريب النقدى عبر القنوات القانونية بعد عام ١٩٨٣ ، برز إلى المسرح الاقتصادى والمالى ظاهرة شركات توظيف الأموال ، التى استندت إلى مفهوم المضاربة فى المال فى الفقه الإسلامى القديم ، واستمدت من صعود التيار الدينى سياسياً وتأجج المشاعر الدينية لدى فئات اجتماعية غير محدودة ومن رغبة مئات الآلاف من صغار المودعين الذين حققوا تراكمات مالية متفاوتة من جراء سفرهم والعمل بالأقطار العربية النفطية قوتها وزخمها وبالقطع ، كان لتفاوت معدلات الفائدة أو الربوع المالية الممنوحة من هذه الشركات (الإسلامية) وبين المعدلات المقررة فى البنوك والمصارف الرسمية دورها فى زيادة إقبال المصريين على إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات ، والتى قامت بدورها بعمليات توظيف خارجى لهذه الأموال عن طريق المضاربة على الذهب والعملات الأجنبية فى أسواق لندن وزيورخ ونيويورك ، كما ثبت فى حالات كثيرة أن خسائر هذه الشركات فى هذه الأسواق الدولية والتى يلعب فيها رأس المال الصهيونى دوراً مؤثراً كانت من الضخامة بحيث استدعت تدخلات لقوى إقليمية لدعمها ومساندتها (العائلة المالكة السعودية) وهو ما كشف جوهر العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه المؤسسات ومصالح بعض الأقطار النفطية فى تدوير موازى للتحويلات المالية للعمالة المصرية لديها بحيث تظل هذه الأموال تدور وفقا لمصالح رأس المال الخليجى والغربى بدلاً من توجيهها لصالح توسع حقيقى فى بنية الإنتاج المصرى فإذا كانت تقديرات عدد من الأجهزة المسئولة فى مصر صحيحة أو قريبة من الدقة حول حجم هذه الأموال المودعة لدى شركات توظيف الأموال (٢٥٨ شركة) والمقدرة بنحو ١٦ مليار جنيه بالعملات الأجنبية فإن الصورة تبدو مفزعة ومثيرة للتساؤل إن لم يكن للشبهات ؟ .

فإذا ما ربطنا هذه الخيوط جميعها بما يجرى فى مجال التهرب الضريبى وتجارة المخدرات والعملات الأجنبية لأمكننا أن نحدد بوضوح معالم الألوان فى بلاتوه قاتم حزين .. ولكنه على أية حال بلاتوه حقيقى لا وجه للمبالغة فيه .

❑◆❑

* كشفت محاكمات الفساد فى قطاع البنوك عام ١٩٨٣ أن عمليات التهريب التى قام بها بنكى "الأهرام" و"الجمّال ترست" وغيرهما كانت تتم وفقاً لاستغلال بعض كبار رجال هذه البنوك لثغرات فى القانون واللوائح المنظمة لعمليات تصدير البنكنوت لتهريب الأموال بالخارج وقد أدانت المحكمة السيد عبد الرحمن بركة أحد مديرى هذه البنوك والذى تخصص فى هذه العمليات والذى يمت بصلة قرابة لوزير الاقتصاد المصرى وقتئذ (د . مصطفى السعيد) .